مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9731

الثلاثاء، 24 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد جبوغار/السيد غولوب/السيدة فايون	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد باربيريس
	الجزائر	السيد عطاف
	جمهورية كوريا	السيد تشو تاي – يول
	سويسرا	السيد كاسيس
	سيراليون	السيد كابا
	الصين	السيد وانغ يي
	غيانا	السيد تود
	فرنسا	السيد باروت
	مالطة	السيد بورغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد لامي
	موزامبيق	السيد غونسالفيس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بلينكن
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قبل أن نبدأ هذه الجلسة، أود أن ألفت الانتباه إلى عدد من المسائل التي تكتسي أهمية أساسية لفهم المسائل الإجرائية.

كما هو معروف، لم يتضمن برنامج عمل الرئاسة السلوفينية لشهر أيلول/سبتمبر منذ البداية أي إحاطات رفيعة المستوى بشأن أوكرانيا. ولم يتضمن الأسبوع الرفيع المستوى سوى جلسة واحدة اقترحتها الرئاسة بشأن مسألة تتطلب أن نتكلم بصوت واحد وهي "القيادة من أجل السلام" والتي كان من الممكن أن تسفر عن مناقشة مثيرة للاهتمام تستند إلى مسألة تعزيز فعالية التعاون المتعدد الأطراف التي أثرناها خلال فترة رئاستنا لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه. لعل الأمور كانت ستسير في هذا المنحى. ولكن من الواضح أن الأمور لن تسير على هذا النحو لأن البلدان الغربية لم تستطع الامتناع عن تسميم الأجواء، محاولة مرة أخرى ملء وقت البث بالمسألة الأوكرانية المبتذلة كما يراها بقية العالم. والسبب الوحيد وراء عقد هذه الجلسة هو إتاحة منصة أخرى لفولوديمير زيلينسكي لتقديم عرضه المسرحي في الأمم المتحدة، وهذه المرة في قاعة مجلس الأمن. واجتمعت في جوقته مجموعة كاملة من أعضاء الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو اللذين يسيران جنبا إلى جنب كلما طُلب منهما السفر إلى مجلس الأمن للافتراء على الاتحاد الروسي.

وكان من المحتمل أن يكون هذا مثالاً مثيراً للاهتمام على كيفية اعتماد تلك البلدان على الأخ الأكبر في منظمة حلف شمال الأطلسي عندما يتعلق الأمر بخططها المتعلقة بالسياسة الخارجية، لولا أنه في الوقت نفسه مثال قاتم آخر على كيفية استمرار الكتلة الغربية في توجيه ضربة تلو الأخرى لسلطة مجلس الأمن من أجل تعزيز خططها الجيوسياسية. وتعتزم الرئاسة السلوفينية اليوم السماح لما مجموعه 11 وفدا بالكامل بالمشاركة في هذه الجلسة بموجب المادتين 37 و 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن على الرغم من أن هذه الصيغة ليست مناقشة مفتوحة بل إحاطة، وهي لا تنص على هذا العدد من المشاركين من غير أعضاء المجلس وفقا للممارسة المتبعة حاليا.

ما المعايير التي استرشدت بها الرئاسة عندما وجهت الدعوة إلى فريق المشجعين هذا؟ نفهم سبب توجيه الدعوة للمشاركة إلى أوكرانيا وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي المتاخمة لها. لكن ماذا عن ليتوانيا وألمانيا والدانمرك وإيطاليا؟ ما علاقتهم المباشرة بما يحدث؟ بالنسبة لهم، هذه مجرد فرصة للظهور على شاشات التلفزيون والمشاركة في الخطاب المعادي لروسيا. وتدرك الرئاسة السلوفينية ذلك تمامًا. وقد أعلنت منذ بداية فترة عضويتها في مجلس الأمن التزامها بتعزيز فعالية عمله ووعدت بالالتزام الصارم بممارسة هذه الهيئة. ولكنها كانت كلها وعودا فارغة واستسلمت سلوفينيا ببساطة لضغط رفاقها الكبار من بروكسل وعواصم أوروبية أخرى. ويؤسفنا حدوث ذلك.

وفي نهاية المطاف، سيتعين على مجلس الأمن أن يستمع إلى البيانات النمطية والمنسوخة التي صاغتها بروكسل لأعضاء الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والتي لا تقدم أية قيمة مضافة على الإطلاق للمناقشة. وأود أن أقول إننا لا ننوي إضاعة الوقت بالاستماع إلى تلك البيانات المبتذلة والنمطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أحيط علما بالمسائل التي أثارها ممثل الاتحاد الروسي.

وأوافق على أنه ينبغي، كمبدأ عام، مراعاة التناسب في العدد عندما يدعو مجلس الأمن الدول غير الأعضاء في المجلس إلى المشاركة في جلساته. وبصفتي رئيس المجلس لهذا الشهر، توخينا الاعتدال فيما يتعلق بعدد الدول غير الأعضاء في المجلس المدعوة للمشاركة، بما في ذلك في جلسة اليوم.

ومع ذلك، أود أن أشدد على أن معيار المشاركة المنصوص عليه في المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لا يستند إلى الأعداد، بل إلى ضرورة تأثر مصالح دولة من الدول بوجه خاص. وقد دُعيت كل دولة من الدول غير الأعضاء إلى جلسة اليوم للمشاركة في مختلف جلسات مجلس الأمن بشأن أوكرانيا المعقودة قبل هذه الجلسة، وبالتالي فقد اعتبر المجلس بالفعل أنها تستوفي معيار كونها متأثرة بوجه خاص. ولذلك، نرى أن توجيه دعوة المشاركة إلى كل منها مرة أخرى اليوم إجراء صحيح. وفيما يتعلق بالنقاش المفتوح حول موضوع "القيادة من أجل السلام"، فلا يزال مدرجًا في جدول أعمال يوم غد. كما أن جميع أعضاء الأمم المتحدة مدعوون إلى المشاركة.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والرؤساء والوزراء وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى الموجودين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا وتركيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وليتوانيا وهنغاريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جوسيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيسة المفوضية الأوروبية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): قبل يومين، أكد قادة العالم من جديد، في الميثاق من أجل المستقبل الذي اتفق عليه مؤخرا (قرار الجمعية العامة 1/79)، التزامهم بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن منظمتنا تقوم على مبدأ سيادة جميع الدول الأعضاء داخل حدودها المعترف بها دولياً. وينص الميثاق بشكل لا لبس فيه على أن تمتنع جميع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أخرى، وأن المنازعات الدولية يجب تسويتها بالوسائل السلمية. إن الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022، في أعقاب الضم غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول قبل عقد، انتهاك واضح لتلك المبادئ.

وما فتئ السكان المدنيون يدفعون الثمن. ويستمر ارتفاع عدد القتلى. وفرّ ما يقرب من 10 ملايين شخص من ديارهم. ولا تؤدي الهجمات الممنهجة على المستشفيات والمدارس والمتاجر الكبرى إلا إلى ترسيخ الألم والبؤس. أدى انقطاع الكهرباء والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية إلى ترك الملايين في ظلام دامس. إنني أدين بشدة جميع الهجمات على المدنيين والمنشآت المدنية، أينما وقعت وأياً كان المسؤول عن ارتكابها. يجب أن تتوقف تلك الهجمات على الفور. ولا يزال يساورني قلق بالغ بشأن سلامة الأشخاص المقيمين في المناطق المحتلة واحتياجاتهم الإنسانية وحقوقهم الإنسانية الأساسية.

ورغم التحديات الهائلة، تحافظ الأمم المتحدة على التزامها التام كأكبر هيئة دولية في أوكرانيا. في هذا العام وحده، قدمنا مع شركائنا مساعدات منقذة للحياة لأكثر من 6.2 ملايين شخص. لكننا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. إذ يحتاج 15 مليون شخص في أوكرانيا إلى مساعدات إنسانية، أكثر من نصفهم نساء وفتيات. لكن، مع اقتراب فصل الشتاء، فإن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 لم يصل حتى إلى نصف المبلغ المستهدف. وأحث المانحين على مساعدتنا في مواصلة عملنا الحيوي في الميدان.

كما أننا نساعد حكومة أوكرانيا في جهود التعافي وإعادة الإعمار. ويشمل ذلك الوصول إلى الخدمات الأساسية واستعادة قدرات أوكرانيا على إنتاج الطاقة. في الأسابيع الأخيرة، شهدنا عودة الخطاب والحوادث التحريضية من جديد في محيط المواقع النووية، لا سيما عند محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وبشكل مثير للقلق، في محطة كورسك للطاقة النووية في الاتحاد الروسي. وأثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك وجودها الحاسم الأهمية في المواقع النووية

الأوكرانية، للمساعدة في ضمان الأمن والأمان النوويين. وأحث جميع الأطراف على التصرف بمسؤولية وتجنب أي إعلان أو إجراء من شأنه أن يفاقم زعزعة استقرار حالة مضطربة بالفعل.

(تكلم بالفرنسية)

بعد مرور عامين ونصف على الغزو الكامل لأوكرانيا، قُتل أكثر من 11 000 مدني. مع استمرار هذه الحرب المأساوية، تتزايد احتمالات تفاقمها وامتدادها إلى مناطق أخرى. ولن يؤثر ذلك على المنطقة فحسب، بل سيزيد من حدة التوترات والانقسامات العالمية، في وقت يحتاج فيه عالمنا بشدة إلى مزيد من التعاون والعمل الجماعي. يجب علينا وقف المعاناة وكسر دائرة العنف من أجل شعب أوكرانيا وشعب الاتحاد الروسي والعالم.

إن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتبادل أسرى الحرب تذكير بأنه عندما تتوفر الإرادة السياسية، يمكن للدبلوماسية أن تنجح حتى في أحلك الأوقات. واليوم، وعلى الرغم من أن احتمالات السلام قد تبدو بعيدة المنال، إلا أن الدعوات المتزايدة للحوار بثت في الأمل. لذلك دعونا نكثف جهودنا سعيا إلى تحقيق السلام في أوكرانيا – سلام عادل وشامل ومستدام، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا.

الرئيس زيلينسكي (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيأتي يوم يقال في هذه القاعة بالتأكيد إن حرب روسيا على أوكرانيا قد طويت صفحتها – ليس بتجميدها، ولا بتعليقها، ولا بتناسيها، وإنما بإنهائها حقا. لن يحدث ذلك لأن أحدهم قد سئم من الحرب، ولا لأن أحدهم قام بمقايضة شيء ما مع بوتين. ستنتهي حرب روسيا ضد أوكرانيا لأن ميثاق الأمم المتحدة سيثبت نجاعته – يجب أن ينجح لا مناص. يجب أن يسود حقنا الأوكراني في الدفاع عن النفس، كما يجب أن يسود تعاوننا مع دول العالم التي تقدر قيمة الحياة، كما يجب أن تسود سلامة بلدنا الإقليمية وسيادته واستقلاله. نحن ندافع عن ما تريده كل أمة بالتأكيد أن تحميه لنفسها وما يمنحه ميثاق الأمم المتحدة للجميع.

إن روسيا هي التي تضطر دائمًا للكذب لتبرير حربها، نحن لا نفعل ذلك. ولا تستطيع روسيا الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة لتفسير ما تفعله ضدنا، ضد أوكرانيا، ضد الشعب الأوكراني. في الواقع، تشير روسيا بطريقتها المنحرفة في عالمها المعوج إلى الميثاق، ولكن هذا ببساطة جنون. لقد التزمت روسيا الصمت لأنها لم تستطع تفسير سبب إصابة قذيفة روسية مؤخراً لسفينة حبوب متجهة إلى ميناء مصري عبر البحر الأسود. تلتزم روسيا الصمت أو تكذب بشأن سبب وجود طائراتها المسيرة وقذائفها في المجال الجوي لبولندا ومولدوفا ورومانيا.

كل يوم، يُصاب ويُقتل أوكرانيون – كل يوم. واليوم، أصابت القنابل الروسية، مرة أخرى، مبان سكنية. حتى أن مخبزا عاديا أصبح هدفًا. ما الذي يهدد روسيا في صنع الخبز؟ ليس لدى بوتين أي إجابة، وروسيا ليس لديها إجابة صادقة عندما تُسأل لماذا يقتل جيشها الأطفال في أوكرانيا، ويدمر المدارس والمستشفيات، ويحارب لا من أجل العدالة، بل من أجل أن يسود الظلام في دولة مجاورة.

ليس لدى بوتين ما يقوله إن سألته لماذا يحاول جرّ بيلاروس إلى الحرب، أو لماذا يهدد مروجو دعايته الدول في القوقاز أو وسط آسيا، أو لماذا تستثمر روسيا أكثر ما تستثمر في الكراهية لا في التنمية البشرية. ليس لدى روسيا أي سبب مشروع، لا سبب على الإطلاق، لجعل إيران وكوريا الشمالية شريكين بحكم الأمر الواقع في حربها الإجرامية في أوروبا، بأسلحتهما التي تقتلنا، تقتل الأوكرانيين، وتساعد بوتين على سرقة أرضنا من شعبنا.

نحن نعلم أن البعض في العالم يريد التحدث إلى بوتين – الاجتماع والتحدث والتكلم. لكن ما الذي يمكن أن يسمعوه منه – أنه مستاء لأننا نمارس حقنا في الدفاع عن شعبنا، أو أنه يريد أن تستمر الحرب والإرهاب حتى لا يظن أحد أنه كان مخطئاً؟ هذا جنون أيضاً.

منذ اللحظة الأولى للحرب، دأبت روسيا على فعل أمور لا يمكن تبريرها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن كل مدينة أوكرانية مدمرة، وكل قرية محترقة – وهناك بالفعل المئات والمئات – دليل على أن روسيا ترتكب جريمة دولية. ولهذا السبب لا يمكن للحرب أن تتلاشى ببساطة. لهذا السبب لا يمكن تهدئة الحرب من خلال المحادثات. بل تقوم حاجة إلى اتخاذ إجراءات، وأنا ممتن لجميع الدول التي تساعد حقًا بطرق تنقذ حياة شعبنا. لقد انتهك بوتين العديد من القواعد والأعراف الدولية، ولن يتوقف من تلقاء نفسه. لا يمكن إلا إجبار روسيا على السلام، وهذا هو المطلوب بالضبط، إجبار روسيا على السلام باعتبارها المعتدي الوحيد في هذه الحرب، والمنتهك الوحيد لميثاق الأمم المتحدة.

وإذ نقترب حاليا من ثالث شتاء من الحرب، تحاول روسيا مرة أخرى تدمير نظام الطاقة لدينا، وهي أكثر خبثا في هذا الخريف. فهي تستعد لاستهداف محطاتنا للطاقة النووية – ثلاث منها. لدينا معلومات وأدلة على ذلك. إن كانت روسيا على استعداد لأن تبلغ هذا الحد، فهذا يعني أنه لا قيمة عند موسكو لأي شيء يثمنه أعضاء المجلس.. هذا الخبث من جانب روسيا سيستمر استخدامه إن أتيح لها أي مجال في أي مكان في العالم. الميثاق لا يترك مجالاً لذلك، ولهذا السبب فإن صيغة السلام لا تترك مجالاً لذلك أيضًا. عندما اقترحتُ صيغة السلام في خضم الحرب في عام 2022، كنتُ أقترح التمسك بالميثاق، لجعل كل ما أُنشئت هذه المؤسسة من أجله فعالاً. فكل نقطة في صيغة السلام متجذرة في مقاصد الميثاق ومبادئه ومعاييره، وفي الحقوق التي يمنحها للأمم وفي قرارات الجمعية العامة التي تؤيدها بالفعل أغلبية الدول. ليس لدينا نسخ مختلفة من ميثاق الأمم المتحدة لأجزاء مختلفة من العالم. ليس لدينا أشباه مواثيق إقليمية. لا يوجد ميثاق منفصل للبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا أو لمجموعة الدول السبع. لا يوجد ميثاق روسي – إيراني منفصل، ولا ميثاق صيني – برازيلي منفصل. هناك ميثاق واحد للأمم المتحدة يجب أن يوحد الجميع.

إن الطريق إلى سلام عادل يكمن في نفس الخطوات الواضحة التي يفهمها الجميع بنفس القدر، وهذا ما تعكسه صيغة السلام. فهي تمثل إعمالاً لميثاق الأمم المتحدة. إذا نظرنا إلى الوضع بأمانة وأردنا حقًا وقف الحرب الروسية، فإننا جميعًا نعلم ما يجب القيام به. والأهم بالطبع هو أنه يجب علينا أن نعمل معًا، في وحدة، من دون تقسيمات جديدة وغير ضرورية للعالم إلى كتل أو مجموعات إقليمية. وحدة الصف تنجح دائمًا من أجل تحقيق السلام.

علينا التحضير لقمة سلام ثانية لإنهاء الحرب كليا. إنني أدعو جميع الدول ذات المبادئ إلى الانضمام إلينا في هذه العملية، جميع الدول التي تحترم الميثاق حقًا. ندعو الصين. وندعو البرازيل. وقد دعوت الهند بالفعل. ونعمل مع الدول الأفريقية، ومع كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ووسط آسيا وأوروبا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا الشمالية. الجميع متساوون في الأهمية بالنسبة للسلام – الجميع بدون استثناء – تماما كما يجب أن ينجح الميثاق في دوره بلا استثناءات. هذه هي العملية التي ستقودنا إلى السلام، سلام عادل، سلام حقيقي، سلام يدوم. جميعنا يعرف بالفعل كيفية تحقيق ذلك. لدينا صيغة السلام. لدينا ميثاق الأمم المتحدة ولدينا كل القوة التي نحتاجها لتحقيق ذلك. المطلوب هو العزيمة.

المجد لأوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس وزراء سلوفينيا.

أشكر الأمين العام على أفكاره الثاقبة. وأرحب بمشاركة الرئيس زيلينسكي في هذه الجلسة، كما أرحب بمشاركة بلدان أخرى في المناقشة.

إن البلدان الأوروبية متحدة في إدانة هذا العدوان الذي ينتهك كل مبدأ وقانون، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. سيقدم زملائي المزيد حول ذلك. إنني أشعر عموما بالإحباط لجلوسي هنا أمام مجلس الأمن، مع أقوى دول العالم التي تتمثل مسؤوليتها الوحيدة في ضمان السلام والأمن في جميع أنحاء العالم – ومع ذلك نحن عاجزون عن فعل أي شيء حيال الحرب التقليدية الأوسع نطاقاً التي يشهدها العالم

منذ عقود، وعاجزون عن تحقيق السلام لمواطني أوكرانيا. إنها فرصة جيدة لقبول بعض الحقائق الواقعية والاعتراف بأن المجلس قد خذل شعب أوكرانيا.

لكن، اسمحوا لي أن أسلط الضوء بشكل مختلف قليلاً على القضية الأوكرانية. حتى في ظل هذه الحالة المزرية، وفي الوقت الذي تتزايد فيه الخسائر في صفوف المدنيين الأوكرانيين، وتنهار البنية التحتية المدنية الحيوية وتتوسع ساحات المعارك، لم تخذل أوكرانيا المجتمع الدولي – بل على العكس من ذلك. حتى في أحلك لحظات العدوان المستمر، ظلت أوكرانيا عضوًا نشطًا في الأمم المتحدة وتضامنت مع بلدان أخرى.

يمكنني أن أشهد شخصياً على ذلك. قبل عام مضى، شهدت سلوفينيا فيضانات غير مسبوقة ذات أبعاد كارثية. كانت الأنهار تفيض، وطمرت المنازل تحت أكوام من الأوحال، وكان الناس يغرقون. لقد كانت كارثة ذات أبعاد لم يشهدها بلدي أبدا من قبل. وخلال كل ذلك، قامت أوكرانيا بلفتة لن ينساها السلوفينيون أبدًا. خلال الحرب، وبينما تضرب القذائف والطائرات بدون طيار كييف وغيرها من المدن الأوكرانية، أرسلت أوكرانيا قافلة مساعدات كاملة وأكثر من 50 فردا من فريق الطوارئ الوطني للمساعدة في التعامل مع آثار الفيضانات في بلدنا. عادة ما نقول جميعًا إننا نقف مع أوكرانيا، ولكن عندما كان الأمر يهمنا حقا نحن السلوفينيين، فإن أوكرانيا هي التي وقفت مع سلوفينيا. وبينما تتعرض الموانئ والسفن الأوكرانية لقصف مستمر ويعاني السكان المدنيون الأوكرانيون، بذلت أوكرانيا قصارى جهدها لإظهار تضامنها مع بقية العالم. وقد ضمنت من خلال مبادرتها "الحبوب من أوكرانيا" وصول عشرات الآلاف من الأطنان من الحبوب إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وحتى في خضم الحرب الوجودية، تقف أوكرانيا إلى جانب المجتمع الدولي والدول الأعضاء عندما يحتاجون إليها.

أما بالنسبة لسلوفينيا، فالمسألة واضحة. هناك الكثير على المحك في هذه الحرب. إن انتصرت روسيا، سينتصر أيضا دوسها على القانون الدولي الإنساني وانتهاكاتها الجسيمة للميثاق. إن انتصر بوتين، سيصبح العالم بأسره، وليس أوروبا وحدها، أقل أمانًا وأقل استقراراً. أُنشئت الأمم المتحدة لمنع البلدان الكبرى من فرض إرادتها على جيرانها. لا ينبغي أن نسمح لأعضائها بانتهاك القواعد والميثاق مع الإفلات من العقاب لمجرد أنهم يعتقدون أن ذلك بإمكانهم. إذا لم يتم التصدي لهم، سيدفع كل منا الثمن. ليس هذا عالمًا تريد سلوفينيا أن تكون جزءًا منه. سنبذل كل ما في وسعنا للحيلولة دون أن يصبح هذا الأمر أمراً طبيعياً جديداً وللحفاظ على سلامة الميثاق والقانون الدولي – لا في أوكرانيا وحسب، بل وأيضاً في فلسطين وبقية الشرق الأوسط.

لا يمكن أن تبدأ عملية استعادة الأمن الأوروبي ورأب الصدع في العلاقات الدولية إلا عندما يتحقق السلام في أوكرانيا. وحتى ذلك الحين، سنواصل الضغط من أجل السلام. فالسلام العادل وحده هو الذي سيمنح أجيالاً من الأوكرانيين مستقبلاً أكثر إشراقاً، والسلام الدائم وحده هو الذي سيسمح لهم بالنمو والازدهار. لا يمكن أن يتحقق هذا السلام على حساب المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السلامة الإقليمية، وهذه الرؤية جديرة بالإيمان بها والتصرف بناء عليها. ستستمر سلوفينيا في الوقوف إلى جانب أوكرانيا حتى تحقق تلك الرؤية لسلام عادل، وأنا أعلم أن أوكرانيا ستقف معنا إذا احتجنا إليها ومتى احتجنا إليها.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة في جمهورية مالطة.

السيد بورغ (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئاسة السلوفينية على عقد جلسة اليوم وللأمين العام على إحاطته المهمة وملاحظاته الرصينة. كما أرحب بمشاركة الرئيس زيلينسكي.

لا تزال مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في أوكرانيا. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء التداعيات السلبية التي خلفتها وستخلفها هذه الحرب على النظام المتعدد الأطراف. وقد أطلقت روسيا أيضاً، من خلال غزو جارتها ذات السيادة في انتهاك للقانون الدولي،

إهانة مباشرة لميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن ذلك ويجب ألا يفعل. هذه الحرب، المستمرة منذ عامين ونصف العام، لها عواقب وخيمة على المنطقة وخارجها. ولأوكرانيا، مثل أي دولة أخرى، الحق في العيش في سلام وأمن داخل حدودها المعترف بها دولياً. لقد تم حرمانها من هذا الحق لفترة أطول مما ينبغي، ولهذا السبب انضممنا إلى الآخرين في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

شهدنا خلال الشهرين الماضيين تكثيفاً للهجمات على أوكرانيا. وقد أثرت الصواريخ والطائرات المسيّرة على المدنيين ولا تزال تزيد من عدد القتلى. كما استهدفت أيضاً البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا، ولا سيما البنية التحتية للطاقة. وأدت الهجمات المنسقة على نظام الطاقة الكهربائية في أوكرانيا إلى إلحاق الضرر أو تدمير العديد من مرافق توليد الطاقة وتوزيعها. وستستمر الآثار على السكان المدنيين لسنوات وستتطلب موارد كبيرة لإصلاحها. كما أن تأثير مخلفات الحرب من المتفجرات على الأجيال القادمة يستحق اهتمامنا الكامل.

وعلى المدى القصير، سيتعين على الشعب الأوكراني أن يعاني من عجز في الكهرباء ومحدودية التدفئة خلال أشهر الشتاء القاسية. مثل هذه الهجمات تعرض حياة الناس للخطر دون داعٍ في أشهر الشتاء الباردة القادمة. لا يمكن لمجلس الأمن أن يدع انتهاكات القانون الدولي الإنساني تمرّ دون رادع. ويجب ألا تكون البنية التحتية الحيوية والمستشفيات والمدارس هدفاً أبداً، والأهم من ذلك كله يجب ألا يكون المدنيون والأطفال هدفاً أبداً. يجب أن نواصل جهودنا لضمان محاسبة جميع مرتكبي هذه الجرائم. ومن الضروري أن نضمن سلامة محطات الطاقة النووية في أوكرانيا وأن نتمسك بالأعمدة السبعة للسلامة النووية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد دعت مالطة في مناسبات عديدة جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني والتمسك بالمبادئ الأساسية للتمييز والتناسب، وهي مبادئ غير قابلة للتفاوض. كما تؤثر هذه الحرب بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. وقد أدى ذلك إلى حدوث أكبر أزمة نزوح منذ عقود، حيث نزح أكثر من 4 ملايين شخص داخل البلد وهناك 6 ملايين شخص يعيشون كلاجئين في الخارج. وتشدد مالطة بقوة على أهمية توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية لجميع عمال الإغاثة العاملين في أوكرانيا والسماح للأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة بالقيام بواجباتها دون عوائق. وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج 14,6 مليون أوكراني إلى مساعدات إنسانية. ويجب أن نتأكد من تلبية احتياجاتهم.

كما تشعر مالطة بقلق بالغ إزاء التصعيد المحتمل لهذا النزاع بسبب نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى الاتحاد الروسي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. ويتعين على المجلس ضمان أن تتم جميع عمليات نقل الأسلحة وفقاً للقانون الدولي وبما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن. علاوة على ذلك، هناك معاهدات لنزع السلاح تحظر فئات كاملة من الأسلحة التي لا ينبغي استخدامها في ساحة المعركة.

في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، استضفنا في مالطة محادثات حول خطة أوكرانيا للسلام المكونة من 10 نقاط، بمشاركة أكثر من 65 دولة ومنظمة دولية. ولا تزال مالطة ملتزمة بمساعدة أوكرانيا من أجل تحقيق إطار عمل شامل يؤدي إلى سلام عادل ودائم لشعب أوكرانيا. وبهذه المناسبة، ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى وقف جميع الأعمال العدائية وسحب قواته من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. يحتاج المجتمع الدولي إلى حل دائم لهذا النزاع، سلام يحترم الحدود وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة. وإلى أن يأتي ذلك اليوم، فإن لأوكرانيا الحق في الدفاع عن نفسها من هذا العدوان، بما يتماشى مع المادة 51 من الميثاق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ووزير خارجية جمهورية الصين الشعبية.

السيد وانغ يي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم جلسة اليوم. وأشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته، وقد أحطت علماً بالموقف الذي ذكره الرئيس زيلينسكي.

دخلت الأزمة الأوكرانية الآن عامها الثالث. ويستمر النزاع والقتال في الانتشار، وتستمر أعداد الضحايا المدنيين في الارتفاع، وتستمر

التداعيات في التفاقم. ولكن أي احتمالات للسلام لا تزال بعيدة المنال. كل يوم تستمر فيه الأزمة يعني مزيداً من المعاناة للشعب، ومزيداً من الدمار للمنطقة، ومزيداً من التقلبات في العالم. إن الوضع غير مستدام ويجب تغييره. يجب على جميع الأطراف أن ترى السلام ورفاه الشعب كأولويات وأن تلتزم بصدق بتعزيز محادثات السلام. ولتحقيق هذه الغاية، لدى الصين المقترحات التالية:

أولاً، يجب أن يكون لدينا شعور أكبر بالأزمة والعمل على تهدئة الوضع. وتتمثل الأولوية الفورية في مراعاة المبادئ الثلاثة المتمثلة في عدم توسيع ساحة المعركة، وعدم تصعيد القتال، وعدم الاستفزاز من قبل أي طرف. وعلى وجه الخصوص، يجب عدم استخدام أسلحة الدمار الشامل وعدم مهاجمة محطات الطاقة النووية وغيرها من المنشآت النووية السلمية. ويجب عدم مهاجمة المدنيين والمنشآت المدنية. فكلما زاد عدد الأسلحة التي يتم إرسالها إلى ساحة المعركة، زادت صعوبة تحقيق هدف وقف إطلاق النار. هذا هو الواقع الذي يجب أن نواجهه. يجب على جميع الأطراف أن تتخلى عن عقلية المواجهة في الحرب الباردة وأن تلعب دوراً بنّاء لتهدئة الوضع وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

ثانياً، يجب أن يكون لدينا إحساس أكبر بالمسؤولية لتعزيز محادثات السلام. فالحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتسوية الأزمة الأوكرانية. وإذا فشلت عملية انطلاق محادثات السلام يوماً بعد يوم، فإن سوء التقدير والحسابات الخاطئة ستتراكم يوماً بعد يوم، مما سيؤدي إلى أزمة أكبر. وقد تزايدت في الآونة الأخيرة دعوات السلام على الساحة الدولية. واجتمع عدد متزايد من بلدان الجنوب لدعم السلام والعمل على تهيئة الأجواء والظروف المواتية لتسوية سلمية للأزمة الأوكرانية. يجب على المجتمع الدولي أن يغتنم الفرص المتاحة أمامنا وأن يبني التآزر لتعزيز محادثات السلام.

ثالثاً، يجب أن يكون لدينا شعور أكبر بالإلحاح في إدارة الآثار غير المباشرة. وقد أدت تداعيات الأزمة الأوكرانية إلى زيادة إرهاق الاقتصاد العالمي. وقد تضرر العديد من بلدان الجنوب بشدة، مما يزيد من صعوبة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لا ينبغي لأي طرف أن يجعل من الأزمة ذريعة لإساءة استخدام العقوبات الأحادية الجانب غير القانونية أو قمع الأنشطة التجارية العادية، ناهيكم عن تقسيم العالم من خلال إنشاء مجموعات حصرية مختلفة. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتمويل والتجارة والأمن الغذائي، فضلاً عن حماية خطوط أنابيب النفط والغاز وغيرها من البنى التحتية الحيوية. كما نحثّ على الحفاظ على استقرار وسلاسة سلاسل الصناعة والإمداد العالمية بشكل مشترك، وعلى حماية الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان النامية ومجال التنمية فيها.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بقضية أوكرانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على تجاوز الخلافات والدعوة إلى القواسم المشتركة ووضع الخلافات جانباً، ودعم الأمن المشترك وبناء سلام دائم. نأمل أن يضع أعضاء المجلس في اعتبارهم الصورة الكبيرة والأجل الطويل وأن يبذلوا المزيد من الجهد لتعزيز المصالحة والسلام بدلاً من فعل العكس.

إن موقف الصين من مسألة أوكرانيا ثابت وواضح. وقد أكد الرئيس شي جينبينغ رسمياً على ضرورة احترام سيادة جميع البلدان وسلامة أراضيها، ومراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان على محمل الجد، ودعم جميع الجهود التي تفضي إلى تسوية سلمية للأزمة. ذلك هو الموقف الرسمي والأساسي للصين من مسألة أوكرانيا. فالصين ليست صانعة الأزمة الأوكرانية وليست طرفا فيها. وقد ظلت الصين تقف على الدوام إلى جانب السلام. ونواصل انخراطنا مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا، ونتابع محادثات السلام بلا هوادة ونقوم بدبلوماسية مكوكية نشطة، وقد تلقت جهودنا اعترافا ودعما واسعين من المجتمع الدولي. وأصدرت الصين وثيقة "موقف الصين من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية"، وأصدرت إلى جانب البرازيل توافق الآراء ذي النقاط الست. واضطلعنا بدورنا على النحو الواجب في بناء توافق الآراء والدعوة إلى التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية. وأود كذلك أن أوضح أنه فيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، فإن أي تحرك لإلقاء المسؤولية

على الصين أو لمهاجمة الصين أو تشويه سمعتها تحرك غير مسؤول ولن يكون مفيدا.

إن العالم الذي نعيش فيه مليء بالتغيرات والتحولات، وتواجه البشرية تحديات ومخاطر غير مسبوقة. والعمل على التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية وبناء عالم أكثر أمناً هو التطلع المشترك للمجتمع الدولي والمسؤولية المشتركة للدول في جميع أنحاء العالم. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى التكاتف في ممارسة رؤية مشتركة وشاملة وتعاونية ومستدامة للأمن وبناء المزيد من التوافق في الآراء لوقف إطلاق النار في وقت مبكر وإرسال المزيد من الأصوات العقلانية لصالح التسوية السياسية وبذل المزيد من الجهود المشتركة من أجل السلام الدائم وأمن المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بلينكن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالرئيس زيلينسكي.

نلتقي اليوم بعد مرور أكثر من عامين ونصف العام على الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، ضاربةً عرض الحائط بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة – السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال. وفي كل يوم منذ ذلك الحين، تشن روسيا حربًا عدوانية – في مثال نموذجي لتهديد السلم والأمن الدوليين الذي أُنشئ مجلس الأمن لمنعه والتصدي له. والسؤال المطروح أمامنا اليوم ليس ما ستفعله روسيا. إننا نعلم ذلك أصلا – سيستمر بوتين في شن حربه الظالمة. السؤال المطروح أمامنا هو كيف يمكننا، نحن أعضاء المجلس، أن ننهي حرب بوتين ونعزز القواعد والحقوق الدولية التي تجعل جميع دولنا أكثر أمنًا وأمانًا.

هناك خطوتان فوريتان مترابطتان يجب علينا أن نتخذهما.

أولاً، يجب علينا أن نتصدى لتعاون روسيا المتزايد مع كوريا الشمالية وإيران. فإيران تزود الكرملين بطائرات مسيرة مسلحة منذ عام 2022. وبنت مصنعا للطائرات المسيرة في روسيا. وقبل بضعة أسابيع فقط، نقلت مئات القذائف التسيارية قصيرة المدى إلى روسيا، ودربت طهران العسكريين الروس في إيران على كيفية تشغيل تلك الأسلحة. وفي الوقت نفسه، سلمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية روسيا شحنات من الأسلحة والذخائر، بما في ذلك قذائف تسيارية وقاذفات والملايين من طلقات المدفعية. إن الدعم المقدم من طهران وبيونغ يانغ يساعد بوتين على ارتكاب المذابح وإلحاق المعاناة والخراب بالرجال والنساء والأطفال الأوكرانيين الأبرياء وهدم المباني السكنية وصوامع الحبوب والموانئ الأوكرانية وتدمير محطات الطاقة الأوكرانية ومنشآت التدفئة والغاز الطبيعي، في الوقت الذي بدأت فيه درجات الحرارة البالغة البرودة في الانخفاض. وقد انتهكت تلك الإجراءات التي اتخذتها إيران وكوريا الشمالية وروسيا قرارات متعددة لمجلس الأمن – وهي قرارات صوتت روسيا مؤيدة لها وتقع عليها، بصفتها عضوًا دائمًا، مسؤولية خاصة في إنفاذها.

كما إن ذلك ليس طريقاً ذا اتجاه واحد. فكلما زاد اعتماد روسيا على دعمهما كلما انتزعت إيران وكوريا الشمالية المزيد من الدعم في المقابل. وكلما أجزل بوتين العطاء لبيونغ يانغ وطهران، كلما زاد من تفاقم التهديدات للسلام والأمن، ليس فقط في أوروبا ولكن أيضًا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وفي الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم. وإذ تكشف كوريا الشمالية دعمها العسكري لروسيا، ردّ بوتين بالمثل بالتزامات عسكرية وأموال. وقد أحيت الدولتان مؤخراً معاهدة تتعهدان بموجبها بتقديم المساعدة العسكرية في حال تعرض أي منهما للغزو. في آذار/مارس، استخدمت روسيا حق النقض لإنهاء عمل فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.9591)، الذي ظل يراقب برامج النظام النووية وبرامج القذائف التسيارية لـ 14 عاماً. وتساعد المصارف الروسية كوريا الشمالية على التهرب من الجزاءات، موفرة المزيد من الأموال لبرامج تسلحها غير القانونية. كل ذلك من أجل نظام أجرى أكثر من 150 تجربة قذائف تسيارية منذ عام 2022، ويهدد زعيمه بشكل روتيني بالقضاء على كوريا الجنوبية واليابان ودول أخرى.

وفي الوقت الذي تقوم فيه طهران بتزويد بوتين بالطائرات المسيرة والقذائف التسيارية والتدريب، تتبادل روسيا التكنولوجيا مع إيران في

المسائل النووية، وكذلك المعلومات الفضائية. وقد سرّع البلدان من وتيرة المفاوضات بشأن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما. ففي العام الماضي، أعلنت روسيا عن خطط لإرسال طائرات مقاتلة متطورة وطائرات هليكوبتر هجومية إلى إيران، في الوقت الذي واصلت فيه إيران تسليح وتدريب وتمويل وكلائها في الشرق الأوسط لتنفيذ هجمات إرهابية في المنطقة وخارجها، بما في ذلك حركة حماس التي أدت هجماتها المروعة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى مقتل مدنيين من أكثر من 12 دولة من الدول الأعضاء، ويشمل ذلك الحوثيين الذين أدت هجماتهم على الملاحة الدولية إلى ارتفاع تكلفة الغذاء والدواء والإمدادات الأخرى للشعوب في جميع أنحاء العالم وزادت من معاناة الشعب اليمني.

إن كوريا الشمالية وإيران ليستا الوحيدتين اللتين تعاونان روسيا وتساعدانها. فالصين، وهي عضو دائم آخر في المجلس، أكبر مزود للأدوات الآلية والإلكترونيات الدقيقة وغيرها من المواد التي تستخدمها روسيا لإعادة بناء وإعادة تخزين وتكثيف آلتها الحربية ومواصلة عدوانها الوحشي.

والآن، قد يتساءل البعض كيف يمكن للولايات المتحدة أو أي دولة أخرى تساعد أوكرانيا في الدفاع عن نفسها أن تنتقد الدول التي تقدم الدعم العسكري لروسيا. هناك فرق كبير: روسيا هي المعتدي، وأوكرانيا الضحية. روسيا تحارب من أجل الغزو، وأوكرانيا تحارب من أجل البقاء. إذا توقفت الدول عن دعم روسيا، سينتهي غزو بوتين قريبًا. وإذا توقفت الدول عن دعم أوكرانيا، فقد تنتهي أوكرانيا قريبًا.

وذلك يقودني إلى الخطوة الثانية التي يمكن لأعضاء المجلس اتخاذها. إحدى المسؤوليات الأساسية للمجلس هي السعي لحل النزاعات بالطرق السلمية. وكما قال الرئيس زيلينسكي، لا أحد يريد السلام أكثر من أوكرانيا. وتريد الولايات المتحدة أيضًا إنهاء النزاع، وقبل أن يشن بوتين غزوه الكامل، استخدمنا كل أداة ممكنة لمحاولة منعه، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن. لكن الطريقة التي يسعى بها المجلس لإنهاء النزاع مهمة. وميثاق الأمم المتحدة واضح تماماً في هذه النقطة. يتصرف مجلس الأمن عند اضطلاعه بمسؤولياته "وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها" (المادة 24، الفقرة 2). وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نسعى إلى سلام يدعم المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بدلاً من تقويضها. لذلك السبب تقع على عاتقنا جميعًا هنا مسؤولية دعم دعوة أوكرانيا إلى سلام عادل ودائم لإنهاء الحرب العدوانية الروسية. ويجب أن يؤكد السلام العادل والدائم مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال. ويجب أن يحافظ السلام العادل والدائم على حق أوكرانيا في اختيار مسارها الخاص وحلفائها ومستقبلها. ويتطلب السلام العادل والدائم مشاركة أوكرانيا وموافقتها الكاملة. ويجب أن يدعم السلام العادل والدائم إعادة إعمار أوكرانيا وتعافيها، على أن تدفع روسيا ثمن إصلاح الأضرار التي تسببت فيها. ويجب أن يتناول السلام العادل والدائم كلاً من المساءلة والمصالحة.

إن الولايات المتحدة مستعدة وراغبة في العمل مع أي طرف يكرس نفسه لدعم السلام على أساس تلك المبادئ. وقد قالت أوكرانيا عدة مرات أن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد لإنهاء هذه الحرب، وأنها مستعدة للدخول في مفاوضات. وليست لدى بوتين، من ناحية أخرى، أي مصلحة في ذلك السلام، حيث أعلن مؤخراً أن روسيا ستعود إلى طاولة المفاوضات فقط عندما تسحب أوكرانيا قواتها من دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا، بعبارة أخرى، عندما تنسحب أوكرانيا من أراضيها. ويواصل بوتين الادعاء، زوراً، بأن أوكرانيا ليست دولة حقيقية. ولا يزال ينكر أن الشعب الأوكراني له هويته الخاصة به. وفي نظر بوتين، لا وجود للشعب الأوكراني ولا لأوكرانيا نفسها.

وطرحت بلدان أخرى مقترحاتها، وبعضها لا يشير إلى ميثاق الأمم المتحدة أو مبادئه ولا يميز بين المعتدي والمعتدى عليه ويدعو جميع الأطراف إلى وقف التصعيد. وسيكون تقديم اقتراح على هذا المنوال بمثابة مكافأة لبوتين على عدوانه، حيث سيتيح له أن يستريح ويعيد التسلح ويعيد غزو أوكرانيا، كما فعل مرارا وتكرارا. ومن شأن هذا الاقتراح أيضا تشجيع المعتدين المحتملين في جميع أنحاء العالم.

وكما يعلمنا التاريخ، فإن السلام الذي لا يقوم على مبادئ إنما هو مقدمة للمزيد من النزاع والمزيد من المعاناة والمزيد من عدم الاستقرار.

وبالنسبة لجميع الدول التي تريد أن ينتهي هذا النزاع بصورة دائمة، فإن أسرع طريقة للمضي قدما بسيطة، ألا وهي، وقف من يمكنون ويشجعون عدوان بوتين والمطالبة بتحقيق سلام عادل يتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا.

السيد بارو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): منذ عامين ونصف العام، تمارس أوكرانيا، بشجاعة مثيرة للإعجاب تستحق امتناننا، حقها في الدفاع المشروع عن النفس، وهو حق معترف به بشكل لا لبس فيه في ميثاق الأمم المتحدة – حق الدفاع عن حريتها وأراضيها واستقلالها ووجودها.

وأشارك الآخرين في الترحيب بحضور الرئيس زيلينسكي بيننا اليوم. فهو يجسد النضال الذي يخوضه الشعب الأوكراني – نضال هو نضالنا أيضا. وكيف لنا ألا نشعر بالغضب في ضوء الحرب العدوانية الوحشية وغير القانونية وغير المبررة التي تشنها روسيا على أوكرانيا؛ وفي ضوء الانتهاكات الجسيمة المستمرة لأبسط مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وفي ظل تحدي روسيا وصممها، حتى ولو أن أكثر من 140 دولة أدانتها إدانة قاطعة من خلال تصويتها في الجمعية العامة؟ وكيف لنا ألا نشعر بالغضب في ضوء القصف المنهجي والمتعمد للأعيان المدنية؛ وفي ضوء التدمير القاسي والمنهجي للبنية التحتية للطاقة، الذي يغرق الشعب الأوكراني في البرد والظلام؟ وكيف لنا ألا نشعر بالغضب عندما نرى ما يرتكبونه من فظائع وانتهاكات متكررة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؟ وكيف لنا ألا ندين استخدام الاغتصاب كسلاح في الحرب؟ فالشعب الأوكراني يعاني من وضع لا يطاق. ويجب أن ينتهي ذلك. ويجب أن تنتهي معاناتهم.

كيف لنا ألا نشعر بالغضب في ضوء محنة الأطفال الأوكرانيين والصغار المصابين بالسرطان قرب أنقاض مستشفى الأطفال في كييف والشباب الأوكرانيين الذين تتدهور صحتهم العقلية والأولاد والبنات اليتامى والأطفال والرضع الذين ماتوا نتيجة الغارات الروسية وآلاف أو ربما عشرات الآلاف من الأطفال الذين انتُزعوا من أسرهم وتعرضوا لما يسمى بإعادة التثقيف في روسيا أو في بيلاروس، في معاملة قاسية لا توصف؟ فما الذي حل بهم؟ وما الذي سيحل بهم؟

إن فرنسا ستواصل الوقوف إلى جانب من يكافحون من أجل عودة الأطفال الأوكرانيين كما ستواصل دعم المبادرات الجارية. فلا يمكن أن يفلت مرتكبو هذه الجرائم من العقاب. وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ست مذكرات توقيف بحق مسؤولين روس ويجب محاسبة روسيا. ويجب عدم التواطؤ في هذه الجرائم التي تهز ضميرنا الإنساني.

لا يوجد تكافؤ بين دعم أوكرانيا ودعم روسيا. فروسيا تنتهك جميع القواعد بمهاجمتها لجارتها الديمقراطية والمسالمة، بينما تمارس أوكرانيا حقها في الدفاع عن النفس، وفقا لواجبها الأخلاقي. ولا ينبغي لأحد أن يدعم روسيا. ولذلك، تحث فرنسا جميع الدول على الامتناع عن تزويد روسيا بالسلاح أو المواد ذات الاستخدام المزدوج وكذلك المكونات التي من شأنها تأجيج حربها العدوانية. وهذه الرسالة موجهة إلى كوريا الشمالية وإيران في المقام الأول. وندين بأشد العبارات نقل القذائف التسيارية، الذي تأكد مؤخرا، من إيران إلى روسيا. فهذا تصعيد كبير وتهديد مباشر للأمن الأوروبي.

ومما يزيد من قلقنا أن روسيا تواصل مناوراتها العدوانية والخطيرة في القارة الأوروبية بصورة تزداد وقاحة. فقد انتُهكت السلامة الإقليمية لعدد من البلدان الأوروبية مرارا هذا العام وتواصل روسيا زعزعة استقرار ديمقراطيات مثل مولدوفا وأرمينيا – وهما دولتان ديمقراطيتان كان خطأهما الوحيد، في نظر موسكو، هو اختيارهما الحرية.

وتؤثر الحرب العدوانية الروسية علينا جميعا خارج القارة الأوروبية، حيث تدور رحاها. فهي مشكلة عالمية. وهي حرب ضد الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وقد تضرر العديد من الدول والشعوب من عواقبها. واليوم، فإن فرنسا وشركاءها، وليس روسيا، هم الذين يسهلون اليوم نقل الحبوب الأوكرانية إلى السكان المدنيين في غزة. كما أن الحرب العدوانية الروسية حرب تُشن على النظام الدولي. ويعني القبول

بالأمر الواقع الذي تفرضه روسيا القبول بتكريس المبدأ القائل بأن القوة تصنع الحق. وسيترك ذلك الباب مفتوحا لحالات أخرى من تغيير الحدود باستخدام القوة. وسيعني ذلك التخلي عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما فيها السيادة والسلامة الإقليمية. وسيعني هذا التخلي عن إمكانية تصور الأمن الجماعي. ولا يمكن تحقيق الأمن الجماعي من دون الأمم المتحدة، ولا وجود للأمم المتحدة دون احترام ميثاقها التأسيسي. وهذه هي علة وجودنا هنا في الأمم المتحدة التي تتعرض للهجوم.

ولكل هذه الأسباب، فإن الحكم على الأمور استنادا إلى ضجرنا واسترخائنا هو نوع من سوء التقدير وسيظل كذلك. وستواصل فرنسا دعم أوكرانيا على جميع المستويات وعلى المدى الطويل. وسنستفيد من جميع الصكوك الأوروبية وسنكفل لأوكرانيا طريقا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو). طريق لا مجال فيه للعدوان والدمار – طريق إلى السلام العادل الذي يجب أن يكون متجذرا في القانون الدولي واحترام السلامة الإقليمية وحدهما. ولا يمكن أن يتخذ شكل استسلام المعتدى عليه. يوجد هنا معتد ومعتدى عليه. ولذلك، ستواصل فرنسا دعم خطة السلام التي طرحها الرئيسي زيلينسكي. ويجب أن تكون لأوكرانيا حرية اختيار تحالفاتها ومسارها.

وإذا قررت روسيا ألا تكون مصدرا لانعدام الأمن والاستقرار بعد الآن، يمكن أن يتشكل مستقبل آخر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، السيد روبرت غولوب، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، على عقد هذه الجلسة. وأعرب عن تقديري للأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الثاقبة، وأرحب أيضا بالرئيس زيلينسكي في هذه الجلسة المهمة.

لقد مر عامان ونصف منذ أن بدأ الاتحاد الروسي غزوه الشامل لأوكرانيا ولا يزال النزاع، حتى يومنا هذا، يتحدى القيم والمعايير التي يقوم عليها أمننا العالمي الجماعي. وتظل جمهورية كوريا ثابتة في دعم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها أعضاء مجلس الأمن لإنهاء الحرب فورا، تواصل روسيا هجماتها الوحشية التي أودت بحياة عشرات الآلاف من المدنيين ودمرت سبل عيش ملايين المواطنين الأبرياء. ومما يثير القلق أكثر التصعيد الأخير على طول جبهات القتال الذي أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الضحايا المدنيين وتدمير البنية التحتية الحيوية. وقلوبنا مثقلة بالأحزان ونحن نشهد المأساة الإنسانية التي تتابع فصولها في أوكرانيا.

إن جمهورية كوريا، باعتبارها دولة على دراية تامة بآلام النزاع، تتعاطف بشدة مع معاناة الشعب الأوكراني. وهذه الفهم المشترك يقوي عزمنا على إنهاء هذه الحرب واستعادة السلام في أوكرانيا. ومبادرة السلام والتضامن مع أوكرانيا، التي أطلقها الرئيس يون سوك يول بمناسبة زيارته إلى كييف في تموز/يوليه 2023، شهادة قوية على تضامننا مع أوكرانيا. وفي إطار تلك المبادرة، التزمت جمهورية كوريا بتقديم مساعدة إنسانية قيمتها 200 مليون دولار لأوكرانيا هذا العام. وابتداء من العام المقبل، سنقدم مبلغ بليوني دولار، موزعاً على خمس سنوات، لدعم إعادة إعمار أوكرانيا. ونتعاون أيضا مع شركاء دوليين من خلال منتدى الجهات المانحة لأوكرانيا، دعما لجهود إعادة الإعمار في أوكرانيا.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء التعاون العسكري بين الاتحاد الروسي وكوريا الشمالية. تتزايد وتيرة وشدة الهجمات الروسية باستخدام القذائف التسيارية الكورية الشمالية ويزداد عدد المناطق المستهدفة، مما يعرض المدنيين للخطر ويطيل أمد تلك الحرب الوحشية. ويشكل ذلك انتهاكاً صريحاً للعديد من قرارات مجلس الأمن.

وتعميق التعاون العسكري بين كوريا الشمالية وروسيا، الذي أبرزه توقيع ما يسمى بمعاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة، لا يهدد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل وفي أوروبا أيضاً. ومن المؤسف أن روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن وإحدى الدول

المؤسِّسة لنظام عدم الانتشار، تنتهك قرارات مجلس الأمن وتشارك في تجارة الأسلحة بشكل غير قانوني مع كوريا الشمالية. فأي تعاون يساعد على نحو مباشر أو غير مباشر القدرة العسكرية لكوريا الشمالية هو انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويقوض نظام عدم الانتشار. ونحث كوريا الشمالية بقوة على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاستجابة لمقترحاتنا بالانخراط في حوار.

لقد فاقم النزاع الدائر في أوكرانيا التوترات الجيوسياسية في جميع أنحاء العالم، مما يضعنا أمام تحديات ذات نطاق غير مسبوق. ويجب على مجلس الأمن، للوفاء بواجبه الأساسي المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين، أن يضع استراتيجيات فعالة للتعامل مع التعقيدات والتغلب على القيود المتأصلة فيه. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، دعمها الثابت لأعمال المجلس ومشاركتها الفعالة فيها لتحقيق هذه الغاية بإحساس متجدد بالإلحاح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى المستشار الاتحادي ورئيس وزارة الخارجية الاتحادية في سويسرا في سويسرا.

السيد كاسيس (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): من الأهمية بمكان أن يواصل المجلس التفكير في سبل استعادة السلام وإنهاء الحرب الروسية ضد أوكرانيا، ويجب أن يفعل ذلك بمشاركة أوكرانيا. وأود أن أرحب بحضور الرئيس زيلينسكي.

إنني أؤمن إيماناً راسخاً بأهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وتطبيق اتفاقيات جنيف، التي نحتفل هذا العام بذكراها الخامسة والسبعين. مع ذلك، وبالرغم من كل الأدوات المنشأة منذ الحرب العالمية الثانية، لم ننجح في إسكات البنادق. ولم نتمكن من الحيلولة دون معاناة عدد لا يحصى من المدنيين من العواقب.

وحتى الآن، لم يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته. فبعد 000 1 يوم من الحرب، لم نتوصل بعد إلى حل دبلوماسي. لماذا لا نستطيع الاتفاق على سبيل لاستعادة السلام؟ هل فقدنا القواعد العامة للسلام؟ أنا وزير لأنني أؤمن بقدرة السياسة على خدمة الصالح العام. ويجب أن تشكك السياسة دائماً في مقولة الخبير الاستراتيجي فون كلاوزفيتز الذي قال إن الحرب هي "مجرد استمرار للسياسة بوسائل أخرى". والأمم المتحدة هي السياسة.

إن صنع السلام يتطلب شجاعة. وقد تحلت سويسرا بالشجاعة بتنظيم مؤتمر القمة الأول المعني بالسلام في أوكرانيا في حزيران/يونيه بهدف وضع السلام على جدول الأعمال الدولي في خضم الحرب. واجتمعت بلدان من خمس قارات قرب لوسيرن لمناقشة ثلاث قضايا أساسية فحسب في مجال بناء السلام: أولاً، الأمان النووي؛ ثانياً، الأمن الغذائي؛ وثالثاً، البعد الإنساني للنزاع. وأتاح البيان المشترك الصادر في بورغنستوك، الذي وقع عليه معظم المشاركين الذين يمثلون العالم بأسره، تجاوز بعض العقبات التي كشفت عنها الحرب في أوكرانيا واستعادة بدايات الثقة فيما بيننا. ويجب أن تتبع هذه الخطوة الأولى نحو السلام خطوات أخرى. ومن الضروري الآن مواصلة هذا الحوار مع روسيا أيضاً. فالدبلوماسية العملية وحدها هي القادرة على إخراجنا من هذا المأزق، الذي حصد بالفعل الكثير من الأرواح.

وبينما يجب أن يكون السلام أولويتنا، فإن إعادة إعمار أوكرانيا مسؤولية جماعية أيضاً. وسيتوقف السلام الدائم أيضاً على إعادة إعمار يعد لها بشكل جيد. وقد وضعت سويسرا أسس إعادة الإعمار منذ بداية النزاع في مؤتمر لوغانو. وإحدى أولوياتنا هي إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ونستثمر حالياً 120 مليون دولار في إزالة الألغام من المناطق المدنية والزراعية في أوكرانيا. وستُناقش الاحتياجات والحلول المتعلقة بهذا الجهد في مؤتمر أوكرانيا للإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنظمه سويسرا وأوكرانيا والذي سيعقد في غضون أسابيع قليلة يومي 17 و 18 تشرين الأول/أكتوبر في سويسرا.

وأوكرانيا توشك أن تواجه شتاءها الثالث من الحرب. ومن واجبنا أن نقدم للشعب الأوكراني أخيرا ربيعاً ينعم فيه بالسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية غيانا التعاونية.

السيد تود (غيانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بكفاءة سلوفينيا في إدارة أعمال المجلس هذا الشهر. وأشكر أيضاً الأمين العام أنطونيو

غوتيريش على إحاطته الرصينة بشأن الحرب الجارية في أوكرانيا. كما أرحب بالرئيس زيلينسكي في هذه الجلسة.

يصادف الشهر المقبل مرور 79 عاماً على بدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة – وهو الميثاق الذي يربطنا "نحن شعوب الأمم المتحدة" بالسعي الجماعي لتحقيق السلام وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وقد وافق كل منا، باختيار الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة وقبول الالتزامات الواردة في ميثاقها، على الالتزام بجميع أحكامه، بما في ذلك حظر استخدام القوة المنصوص عليه في الفقرة 4 من المادة 2 منه. وهذا الحظر هو أحد أكثر أحكام الميثاق صراحةً وأحد أهم المبادئ الأساسية في القانون الدولي. وهو يطالب بأن تمتنع كل دولة عضو في هذه المنظمة في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

وبعد مرور تسعة وسبعين عاماً، نجد أنفسنا في مواجهة نزاعات وأزمات تتحدى أبسط مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق رغبتنا الجماعية في السلام. وأبرزها النزاع الدائر في أوكرانيا، الذي أودى بالفعل بحياة أكثر من 11 000 مدني. وتشجب غيانا التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، وتنضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ونؤكد من جديد أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتقيد بمبادئ احترام السيادة وسلامة الأراضي وحظر استعمال القوة أو التهديد باستخدامها وحل جميع المنازعات بالطرق السلمية.

ولا تزال الحرب في أوكرانيا تتسبب في معاناة ودمار على نطاق واسع، وتتسم بتجاهل شبه متعمد للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. كما كان لها تأثير ضار على الأمان النووي وأمن الطاقة والبيئة والأمن الغذائي العالمي. وفي كل من أوكرانيا وروسيا، لا يزال المدنيون يتحملون العبء الأكبر للنزاع، ويدفع الكثير منهم حياتهم ثمناً لذلك. وقد وصلت الحالة الإنسانية الناجمة عن ذلك إلى مستوى الأزمة، حيث أصبح 40 في المائة من سكان أوكرانيا الآن في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية ونزح أكثر من 10 ملايين. ولا شك في أن أي تصعيد إضافي للنزاع سيكون له عواقب أشد سوءاً على كلا البلدين وعلى المنطقة الأوسع والعالم بأسره. وتكرر غيانا دعوتها لأطراف النزاع إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ندعو الاتحاد الروسي إلى السماح بالوصول الكامل ودون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين في الأراضي المحتلة مؤقتاً. وتود غيانا، في سعيها إلى طريق للسلام الدائم، أن تؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، نريد التأكيد على أنه لا يمكن حل النزاع بالوسائل العسكرية. إن العملية السياسية والدبلوماسية الجادة هي وحدها القادرة على تمهيد الطريق للسلام. وتثني غيانا على جهود أولئك الملتزمين بإيجاد سبل لإنهاء الحرب سلمياً، ونشدد على ضرورة أن يكون ذلك مسعى جماعياً. لذلك نشجع على تكثيف الحوار الدبلوماسي مع أطراف النزاع بهدف وقف تصعيد الأعمال العدائية والسعي لتحقيق سلام مستدام.

ثانياً، يجب التمسك باحترام أحكام الميثاق والقانون الدولي. ويجب عدم التغاضي عن الاستيلاء على الأراضي بالقوة بأي شكل من الأشكال، فردياً أو جماعياً. ويجب أن تكون كل دولة قادرة على السعي لتحقيق التنمية الوطنية لديها دون أن تتحمل عبء التسلح غير الضروري والمكلف دفاعاً عن سيادتها وسلامة أراضيها.

ثالثاً وأخيراً، يجب إسكات طبول الحرب لكي تقرع أجراس السلام. وفي هذا الصدد، تكرر غيانا دعوتها للاتحاد الروسي لسحب قواته العسكرية فوراً من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً وإنهاء غزوه لأوكرانيا. ويمكن أن يكون ذلك الخطوة الأولى نحو إيجاد سلام دائم ومستدام.

وبينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية التاسعة والسبعين لبدء نفاذ الميثاق في 24 تشرين الأول/أكتوبر، دعونا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا بمقاصده ومبادئه وبالقانون الدولي. ولنؤكد من

جديد أيضاً على أولوية التعاون الدولي والدبلوماسية في منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات. نحن الشعوب لا نستحق أقل من ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج للجزائر.

السيد عطاف (الجزائر): أشكركم، سيدي الرئيس، وأهنئكم على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن وعلى إدارتكم الحكيمة والمُحكمة لأشغالنا.

نلتئم اليوم والحرب المستعرة في أوكرانيا تشارف عامها الثالث دون أن تلوح في الأفق معالم الحل المنشود، ودون أن يُسجل أدنى تقدم ملموس على درب تهدئة الأوضاع، والتخفيف من وطأتها، واحتواء انعكاساتها وتداعياتها. وما يزيد من حدة أسفنا أن شحّ المبادرات الدولية الجامعة وعُقم التحركات الدبلوماسية الهادفة لتغليب لغة الحوار وإحلال السلام صارت اليوم صفة لصيقة بكل ما يطال هذا النزاع من تعقيدات وتفاقمات، في حين أن منطق الأمور يؤكد يوماً بعد يوم أن تداعيات ومخلفات هذا النزاع لها من الخطورة والجسامة ما يُحتم عدم الاستكانة لمنطق الأمر الواقع، وعدم الخضوع والاستسلام للعراقيل أياً كانت طبيعتها أو للعوائق أياً كانت مشقتها.

إننا نعتقد تمام الاعتقاد أن الموضوع المطروح أمامنا اليوم لا يصح البتة وصفه بالصراع المحدود النطاق أو المفعول أو الانعكاس. فهذه الحرب قد كبّدت الطرفين الروسي والأوكراني خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والمقدّرات، وفتحت الأبواب واسعة أمام مأساة إنسانية مكتملة الأركان. وهذه الحرب قد أدخلت القارة الأوروبية بأكملها في أخطر أزمة مفتوحة على كافة الاحتمالات والتعقيدات منذ الحرب العالمية الثانية. وهذه الحرب قد طالت بأصدائها وتداعياتها السياسية والاقتصادية والأمنية جميع بقاع المعمورة التي تأثرت ولا تزال تتأثر بها، في ظل ما خلفته من أخطر أزمة في منظومة الأمن الجماعي، وفي ظل ما صار يلازمها من استقطابات وتجاذبات في العلاقات الدولية.

إن هذه الاعتبارات قد شكلت في مجملها بواعث المبادرة التي تقدم بها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بالوساطة بين طرفي النزاع، روسيا وأوكرانيا. ومبلغ مقصدنا في ذلك كان ولا يزال البناء على ما يجمع الجزائر بهذين البلدين الصديقين من علاقات متميزة ومتجذّرة في أرضية صلبة من الثقة والتفاهم والتعاون، وتوظيف هذه العلاقات في سبيل تقريب وجهات النظر والعمل على تجاوز الصراع بالطرق السلمية. ولذات المقصد، انخرط بلدي بشكل جدي في المساعي الحميدة التي باشرت بها مجموعة الاتصال العربية غداة نشوب الصراع. فقناعتنا تبقى راسخة من أننا أمام حرب لا رابح فيها والكل فيها خاسر، ما دام هناك أرواح تزهق، وشعوب تُهجر، وبنى تحتية تُدمر، واقتصادات تُقوض، وأمن إقليمي ودولي يتعرض للتهديد المباشر والمضر للجميع على أكثر من صعيد.

وبذات القدر نظل مقتنعين تمام الاقتناع بأن إنهاء هذه الحرب وإطفاء فتيلها لا يزال في مقدور واستطاعة المجتمع الدولي، إذا ما تم توفير الشروط اللازمة والمناخ المناسب لنجاح أي مبادرة دبلوماسية تسعى لتحقيق تسوية تنال قبول طرفي النزاع والتزامهما بتجسيدها. ومن هذا المنظور، تدعو الجزائر إلى تكثيف الجهود ومضاعفتها من أجل إطلاق مسار تفاوضي شامل وبنّاء. مسار يهدف لتحقيق حل سياسي وسلمي للصراع لأن الحل لا يمكن أن يكون إلا سياسيا وسلميا. ومسار ينأى بطرفي النزاع عن منطق الغالب والمغلوب لأنه لا غالب ولا مغلوب في حرب بين بلدين جارين لهما تاريخ مشترك طويل من تشابك المصالح والروابط. ومسار يرتكز على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى شرعية القانون الدولي لأن هذه المبادئ وهذه الشرعية هي الحكم الفصل بين الدول الأعضاء في منظمتنا، الأمم المتحدة. وأخيرا وليس آخرا، مسار يضع نصب أولوياته معالجة الأسباب الجذرية للصراع برمته وإحاطة الشواغل الأمنية للطرفين بالعناية اللازمة لأن هذا النهج يظل وحده الكفيل بتوفير مقومات استدامة وثبات الحل المنشود والمطلوب والمتطلع إليه عاجلا من طرف كل من يضع أمن هذين البلدين الصديقين واستتباب الاستقرار فيهما فوق أي اعتبار آخر. وهذا هو الحال بالنسبة لبلدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

السيد كابا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة الأمنية في أوكرانيا بناء على طلب ستة من أعضاء المجلس. وأشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الشاملة والواقعية. كما أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بمشاركة الرئيس زيلينسكي في جلسة اليوم.

مع دخول الحرب في أوكرانيا يومها الـ 941، لا تزال سيراليون تشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات الجوية المستمرة على المناطق المكتظة بالسكان في المدن والبلدات مما يتسبب في معاناة لا توصف للمدنيين الذين يجدون أنفسهم محاصرين في هذا النزاع.

وتحيط سيراليون علمًا برسالة أوكرانيا المؤرخة 19 أيلول/سبتمبر 2024 (S/2024/688) التي تفيد بوقوع هجوم جوي موجه في 19 أيلول/سبتمبر على دار للمسنين في سومي، كانت تضم 221 مسنا، منهم أكثر من 80 مسنا طريح الفراش و 60 موظفا. وأفادت التقارير بأن الهجوم أسفر عن مقتل شخص مسن وإصابة 13 آخرين على الأقل. وتعرضت المنشأة لأضرار هيكلية كبيرة وكان لا بد من إجلاء 147 شخصا.

وبالمثل، أفادت روسيا الاتحادية بتعرض مناطق مأهولة بالسكان للقصف خلال عطلة نهاية الأسبوع في حي بيلغورود في روسيا وفي المناطق التي تحتلها روسيا في أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل مدني واحد على الأقل وإصابة 14 آخرين على الأقل. كما نحيط علما برسالة الاتحاد الروسي المؤرخة 20 أيلول/سبتمبر 2024 (S/2024/692) وضميمتها التي تتضمن تفاصيل الهجمات على المدنيين الروس والمرافق المدنية الروسية.

لقد كان الأثر الإنساني للنزاع الأوكراني مدمرا، مما أدى إلى ارتفاع أعداد القتلى والجرحى والنازحين من المدنيين. وتتحدث التقارير عن أضرار جسيمة لحقت بالبنية التحتية للمنازل والمدارس والمستشفيات والمرافق الصحية والمشاريع التجارية وغيرها من البنى التحتية المدنية جراء الضربات الجوية على أوكرانيا خلال العام. ومن المؤسف أن العديد من المستجيبين الأوائل فقدوا حياتهم في الهجمات، كما أصيب بعضهم بجروح جراء الهجمات المتكررة على نفس الموقع. كما ألحقت الهجمات أضراراً بالبنية التحتية الحيوية لشبكات المياه والكهرباء، مما تسبب في انقطاع الخدمات على نطاق واسع في العديد من المناطق. وعلى سبيل المثال، ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن ما يقدر بـ 000 16 شخص لا يزالون يقطنون بلدة بوكروفسك محرومون من إمدادات المياه والغاز منذ أسابيع بعد أن دُمرت شبكتا المياه والغاز بسبب القتال الدائر. إن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية شنيعة بشكل خاص ومحظورة بموجب القانون الدولي. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان الامتثال للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ومن المهم أن يسعى طرفا النزاع إلى وقف التصعيد ومنع إلحاق المزيد من الأذى بحياة وسبل عيش مواطني البلدين وغيرهم من المدنيين الأبرياء. لقد اضطر المدنيون في المجتمعات المحلية الواقعة على الخطوط الأمامية إلى الانتقال عدة مرات، كما أن جهود الإغاثة الإنسانية تعيقها خطوط الجبهة الممتدة والمتغيرة. وفي هذا الصدد، ندعو طرفي النزاع إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. فاستمرار تصعيد النزاع ينطوي على خطر واضح وقائم، ليس بجر بلدان أخرى في المنطقة إلى حلبة النزاع فحسب، ولكن أيضا بالتسبب في كارثة نووية جراء ضربة غير مقصودة على منشأة نووية، وكل ذلك من شأنه أن يلحق ضررا لا يمكن تداركه بالجهود المبذولة لإنهاء النزاع.

كما أن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتوصل إلى حل سياسي لتسوية النزاع سلميا يُظهر المجلس على أنه غير فعال وغير مبالٍ في الوفاء بولايته ومعالجة معاناة الملايين من الرجال والنساء والأطفال. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يظل ثابتا في التزامه بدعم السعي إلى تحقيق سلام ودي ومستدام في أوكرانيا. ومن المهم بنفس القدر أن يتكلم المجلس بصوت واحد لمصلحة السلام والأمن العالميين وأن يكثف جهود الوساطة بين الطرفين المتنازعين ويشجع اتخاذ تدابير موجهة نحو وقف التصعيد ووقف الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

في الختام، تدعو سيراليون مرة أخرى إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية واحترام سيادة وسلامة أراضي كل من أوكرانيا والاتحاد الروسي داخل حدودهما المعترف بها دوليا وإلى بذل جهود دبلوماسية حقيقية للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد لامي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته عن حقائق الحرب القاتمة.

تشيد المملكة المتحدة بالرئيس زيلينسكي، ليس لدفاعه عن شعبه فحسب، ولكن أيضا لدفاعه عن الديمقراطية. وعندما رأيته في كييف قبل بضعة أسابيع مع الوزير بلينكن، رأيت أناسا عاديين من جميع مناحي الحياة – جنودا ومدنيين ورجال إطفاء ومسعفين أوائل وأمهات وآباء – يعملون معا دفاعا عن الحرية. إن شجاعته وإقدامه مصدر إلهام لنا جميعا.

ولكنني أريد أيضا أن أتوجه بخطابي مباشرة إلى الكرملين وممثله هنا اليوم. وأقول لفلاديمير بوتين إن روسيا عضو في المجلس لكن أفعالها تمزق ميثاق الأمم المتحدة. فروسيا عضو في المجلس ولكننا رأيناها خلال عطلة نهاية الأسبوع تطرح تعديلات تهدف إلى تدمير مستقبل الأمم المتحدة. وتدعي روسيا أنها تدافع عن بلدان الجنوب لكنها تضرب بالقانون الدولي عرض الحائط.

وعندما يطلق فلاديمير بوتين الصواريخ على المستشفيات الأوكرانية، فإننا نعرف من يكون. وعندما يرسل المرتزقة إلى البلدان الأفريقية، فإننا نعرف من يكون. وعندما يقتل المعارضين في المدن الأوروبية، فإننا نعرف من يكون. إن غزوه يصب في مصلحته – ومصلحته وحده – حيث يسعى إلى توسيع دولته المافياوية لتصبح إمبراطورية مافيا، إمبراطورية مبنية على الفساد وعلى السرقة من الشعب الروسي ومن أوكرانيا وعلى سحق معارضة المعارضين الشجعان من أمثال السيد نافالني وعلى الأكاذيب التي تنشر معلومات مضللة في الداخل والخارج لزرع الفوضى.

لا أتحدث هنا بصفتي بريطانيا وأحد سكان لندن ووزير خارجية فحسب. ولكنني أقول لممثل روسيا، الذي يتواصل على هاتفه بينما أتكلم، إنني أقف هنا أيضاً بصفتي رجلا أسودا أُخذ أجداده بالسلاسل من أفريقيا تحت تهديد السلاح لاستعبادهم وانتفض أجداده وقاتلوا في ثورة عظيمة من المستعبَدين. إنني أعرف الإمبريالية عندما أراها وسأتكلم عنها حينها بصراحة. في هذا الأسبوع، بينما أتحدث هنا إلى شركاء آخرين من جميع أنحاء العالم عن مستقبلنا المشترك ومستقبل الأمم المتحدة، تحاول روسيا أن تعيدنا إلى عالم من الماضي، عالم الإمبريالية، عالم إعادة رسم الحدود بالقوة، عالم بدون الميثاق. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. إن معركة أوكرانيا تهمنا جميعاً. وستظل المملكة المتحدة أقوى داعم لأوكرانيا لأن هذا ما نخاطر به. إذا سمحنا لإمبريالي بإعادة رسم الحدود بالقوة، فإنها لن تكون آخر حدود يُعاد رسمها. إذا سمحنا لإمبريالي أن يمنع دولة من اختيار مسارها، فلن تكون أوكرانيا آخر دولة تتعرض للإخضاع. سوف يتشجع ويذهب إلى غيانا بعد ذلك. لذا سأكون واضحا. إننا نريد السلام في أوكرانيا. ونريده من أجل الشعب الأوكراني.

وكما قال الرئيس زيلينسكي، يجب أن يكون سلامًا يحترم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وهي مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية على النحو الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. روسيا بوتين تريد تفكيكه. ونريد أن نتمسك به وسنفعل ذلك. وكما قال الرئيس زيلينسكي، فإن ميثاق الأمم المتحدة سيسمو. المجد لأوكرانيا.

السيد أكاهوري (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد سلوفينيا على تنظيم هذه الجلسة الهامة.

لقد مر أكثر من عامين ونصف العام منذ أن شنت روسيا عدوانها الوحشي على أوكرانيا. وتدين اليابان مرة أخرى بأشد العبارات الممكنة عدوان روسيا، كما طالبت مراراً وتكراراً بانسحابها من أوكرانيا. ،أود أن أشيد، أولا وقبل كل شيء وبالنيابة عن حكومة اليابان، بالرئيس زيلينسكي

والشعب الأوكراني اللذين ما فتئا يناضلان من أجل التمسك بالمبادئ غير القابلة للتصرف لميثاق الأمم المتحدة من أجل الاستقلال السياسي لبلدهما وسيادته وسلامة أراضيه منذ بداية العدوان وأن أعرب عن تضامننا معهما. وتؤكد اليابان اليوم من جديد دعمها الثابت لأوكرانيا.

ومع استمرار العدوان وتزايد الخسائر في صفوف المدنيين يومًا بعد يوم، فإن الهجمات الروسية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس ومحطات توليد الكهرباء، تهدد مستقبل الشعب الأوكراني. ويجب أن تفي روسيا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وتنتهك الهجمات المتعمدة والعشوائية على الأهداف المدنية القانون الدولي على نحو صارخ وتشكل جرائم حرب. وتدين اليابان اختطاف روسيا غير القانوني للأطفال الذين يُفترض أن يبنوا مستقبل أوكرانيا. ونحثها بقوة على أن تطلق سراح جميع الأشخاص المحتجزين ظلماً وأن تعيد بأمان جميع المدنيين الذين نُقلوا أو رُحلوا بصورة غير قانونية. وتتجاوز الآثار المدمرة للحرب العدوانية الروسية حدود أوكرانيا. فبالإضافة إلى النزوح الجماعي للناس من أوكرانيا، نشهد العواقب الوخيمة لانعدام الأمن الغذائي والطاقي، ولا سيما في البلدان الضعيفة والنامية. وتلتزم اليابان بحماية الكرامة الإنسانية لأولئك الذين أصبحوا مستضعفين نتيجة النزاع، بما في ذلك النساء والأطفال، وبمواصلة دعمها لهم.

ومن غير المقبول أن يستمر عضو دائم في مجلس الأمن، الذي يعهد إليه ميثاق الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، في تجاهل القانون الدولي بمحاولته تغيير الوضع الراهن بالقوة من جانب واحد. والواقع أن روسيا تنتهك قرارات مجلس الأمن التي صوتت مؤيدة لها بشرائها القذائف التسيارية من كوريا الشمالية واستخدامها ضد أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، يساورنا بالغ القلق إزاء نقل إيران القذائف التسيارية إلى روسيا. وينبغي أن تمتنع جميع الدول الأعضاء عن دعم العدوان الروسي سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعلاوة على ذلك، تدين اليابان استيلاء روسيا على محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء واستمرار سيطرتها عليها وعسكرتها. لن تقبل أبدا اليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري أثناء الحرب، تهديدات روسيا النووية، ناهيك عن استخدامها للأسلحة النووية.

ومن الأهمية بمكان تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لحماية النظام الدولي بناء على سيادة القانون. وتشاطر الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي هذا الرأي. إن روسيا هي البلد الوحيد الذي يستحق اللوم على الحالة الراهنة لأوكرانيا. وينبغي أن توضح جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، أن روسيا هي التي بدأت هذه الحرب العدوانية غير المبررة. إن سيادة القانون ضرورية لتعددية الأطراف التي ينبغي أن تجسدها الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تفي جميع الدول بمسؤولياتها من أجل تعزيز إدارة الأمم المتحدة. ومن الضروري تعزيز وظائف الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، لتجسيد حقائق القرن الحادي والعشرين وصون السلام والأمن الدوليين بفعالية. وتعقد اليابان العزم على مواصلة الاضطلاع بدور رائد لتحقيق هذه الغاية.

في الختام، تدعو مرة أخرى اليابان، بوصفها بلدا مصمما على الإسهام بجدية في صون السلام والأمن الدوليين، روسيا بقوة إلى الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط من أوكرانيا. وستقف اليابان إلى جانب أوكرانيا ليسود السلام والعدالة.

السيد غونسالفيس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئاسة سلوفينيا على عقد هذه الإحاطة الرفيعة المستوى بشأن الحالة الأمنية في أوكرانيا. كما نود أن نشكر الأمين العام على بيانه وعلى تشديده على الطابع الملح للحالة في أوكرانيا.

مع اقتراب النزاع في أوكرانيا من دخول عامه الثالث، نلاحظ بقلق بالغ أن الأعمال العدائية المسلحة لا تزال تهيمن على دعوات السلام وأن الحالة لا تزال مترديةً، مع ما يرافقها من عواقب إنسانية وخيمة. ولا يزال المجتمع الدولي متخوفًا من احتمال نشوب نزاع على نطاق أوسع في أوروبا. وهناك شعور متزايد بعدم الارتياح إزاء تصاعد التوترات. ولا بد من الاعتراف بأن العالم يمر بمرحلة حرجة نواجه فيها

خطر الفشل في الوفاء بالتزامنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة "بإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب". وقد تتجاوز العواقب المحتملة لهذا الإخفاق الدمار الذي شهدته النزاعات العالمية السابقة.

ونلتقي اليوم في أعقاب اعتماد الجمعية العامة التاريخي لميثاق من أجل المستقبل (القرار 1/79). ومع ذلك، يجب أن ندرك أنه في حال لم يُتخذ إجراء فوري لحل هذا النزاع، فإن المستقبل الذي نسعى إلى تأمينه للأجيال اللاحقة قد يتعرض للخطر في أوكرانيا وعالميا على السواء. لقد شكّل هذا النزاع القائم بين دولتين تجمعهما روابط تاريخية وقرابة ضغطًا كبيراً على هيكل السلام والأمن العالمي وعلى مبادئنا الإنسانية المشتركة. وإزاء هذه الخلفية القاتمة ونحن نقف في منعطف تاريخي حاسم ونواجه واقع الحرب المرير وخطر نشوب نزاع عالمي، من الأهمية بمكان أن نعيد التأكيد على القيم الأساسية التي تربطنا. نحن ندعو بقوة إلى منح الأولوية للحوار المنطقي على استخدام القوة. تكمن قوتنا الجماعية وأملنا في السلام في التزامنا الثابت بالدبلوماسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وآليات التسوية السلمية للمنازعات.

واستنادًا إلى تجربة أمتنا التاريخية، نؤكد أن استخدام القوة يؤدي دائمًا إلى الدمار. فمثل هذه الأعمال تفاقم الانقسامات وتؤجج الاستياء وتلحق معاناة لا توصف بأضعف الفئات في مجتمعنا. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن العنف، بغض النظر عن الجهود التي يبذلها أي طرف لتبريره، لا يمكن أن يهيئ الظروف اللازمة لتحقيق سلام دائم. فمن خلال الحوار المنطقي والصبر والنهج القائم على المبادئ والسعي الحثيث لتحقيق العدالة والتفاهم المتبادل، يمكننا بناء أسس عالم تأمن فيه الأجيال القادمة من التهديدات التي تشكّلها النزاعات المسلحة.

إن النزاع الدائر في أوكرانيا تذكير صارخ بهشاشة السلام والمسؤولية الهائلة التي تقع على عاتقنا لحمايته. نحن نُجابه يوميا خطر التصعيد المقلق، بما في ذلك الكابوس المرعب للمواجهة النووية الذي لا يمكن تخيله. لذلك يجب علينا نبذ فتنة مجابهة القوة بالقوة. وعلينا بدلاً من ذلك أن نتكاتف لدعم المبادئ نفسها التي استرشدنا بها لأكثر من سبعة عقود – أي احترام سيادة البلدان وسلامتها الإقليمية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. دعونا نؤكد من جديد الالتزام الرسمي الذي قطعه مؤسسو هذه المنظمة بإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. وتلك ليست فكرة نظرية مجردة بل مسؤوليتنا ومهمتنا الجماعية. إنها تستلزم من كل دولة عضو تجاوز الاعتبارات السياسية الآنية والتصرف بعقلانية وضبط النفس والإقرار بأن جوهرنا الإنساني المشترك أهم من أي مكسب سياسي عارض. يتعين علينا أن نضاعف جهودنا لتيسير إحلال السلام وتعزيز الحوار ودعم كل مبادرة تسعى إلى وضع حد للأعمال العدائية واستعادة الأمل.

غدا سيجتمع مجلس الأمن مجددا ويعقد مناقشة مفتوحة عن صون السلم والأمن الدوليين تركز على موضوع تسخير القيادة من أجل السلام. علينا الحذر دائما من مغبة الصلف في القيادة، وتلبية الدعوة التي أيدناها جميعا في الميثاق من أجل المستقبل لضمان مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة. فلنسترشد بالمهمة النبيلة لضمان أن نخلف إرثًا من السلام والاستقرار والكرامة للجميع.

السيد باربيريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده الدؤوبة من أجل السلام وبالترحيب بحضور مسؤولين رفيعي المستوى بيننا اليوم استمع إليهم وفد بلدي وسيواصل الاستماع إليهم بكل احترام.

لقد حضرت إلى مجلس الأمن مستشعراً عمق المسؤولية ومدركاً للحالة الهشة التي تكتنف السلام والأمن العالميين. أثارت الحرب في أوكرانيا، التي لا تزال تتسبب في معاناة إنسانية وعدم استقرار عالمي متزايد، المزيد من الشكوك حول مصداقية المجلس فيما يتعلق بالوفاء بمسؤوليته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين. إن ميثاق الأمم المتحدة يظل المنارة التي ينبغي أن نسترشد بها من أجل تحقيق سلام عالمي دائم. إن مقاصده ومبادئه تذكرنا بضرورة تجنب أخطاء الماضي وأهواله، ولذلك من مسؤوليتنا الجماعية الدفاع عنه.

وأؤكد من جديد التزام بلدي الثابت بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي. إن احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي

غير قابل للتفاوض. فالفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق واضحة وضوح الشمس، ولا يوجد أي حكم على الإطلاق يجيز أو يشرعن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كوسيلة لتسوية المنازعات بين الدول. ولهذا السبب حافظ بلدي على موقفه القوي والثابت، بما يتماشى مع القانون الدولي والميثاق، منذ نشوب النزاع في شباط/فبراير 2022. لقد أدنّا غزو أوكرانيا، وأيدنا باستمرار القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة والتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في آذار/مارس 2022 ضد الاتحاد الروسي.

إن المجتمعات المتضررة من النزاع تواجه أزمة إنسانية غير مسبوقة. فالهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية ما برحت تعصف بحياة الناس وتدمر سبل بقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك خارج حدود أوكرانيا. وقد ناشدت الإكوادور الطرفين حماية المدنيين والقتال بعيدا عن المناطق المأهولة بالسكان وحماية البنية التحتية المدنية والالتزام بمبادئ التمييز والتناسب والحيطة، كما يدعو القانون الدولي الإنساني. كما دعا بلدي إلى تنفيذ القرار 2730 (2024) والقرارات الأخرى المتعلقة بحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة أمر بالغ الأهمية.

فلا تنحصر تداعيات هذا النزاع داخل حدود أوكرانيا وروسيا فحسب. إن العواقب الاقتصادية والمتعلقة بالطاقة والغذاء المترتبة على الحرب تؤثر على البلدان النامية وتقوض الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نحذر أيضًا من خطر امتداد الحرب وتوسع رقعتها لتصبح نزاعا أوسع نطاقًا. إن اشتداد حدة العمليات العدائية ينذر بدفعنا نحو حالة مواجهة شاملة تترتب عليها تداعيات يصعب تقديرها. وفي ضوء ذلك، يجب دعم مناشدة الأمين العام إنهاء الأعمال العدائية ودعم الجهود التي تبذلها الجهات الدولية الفاعلة لوضع حد للنزاع. وأؤكد من جديد استعداد إكوادور لدعم جميع المبادرات الرامية إلى استعادة السلام والأمن في أوكرانيا والمنطقة قاطبة. لا يمكن اعتبار الحوار والدبلوماسية من الخطوط حمراء ويحظر تجاوزهما.

وقد أثبتت تجربة الإكوادور أنه حتى النزاعات التي طال أمدها يمكن حلها من خلال الحوار والدبلوماسية. ورغم أننا ندرك مدى تعقيد الحالة في أوكرانيا والتوترات الجيوسياسية المحيطة بها، إلا أن هذه الخبرة تجعلنا متأكدين بأننا نستطيع إيجاد حل سلمي في أوكرانيا. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية تاريخية للمساهمة في البحث عن حلول سلمية ونبذ استخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات والعمل من أجل عالم يسوده الأمن الجماعي.

ختاما، لذلك تنضم إكوادور إلى الدعوة الموجهة إلى الاتحاد الروسي لإنهاء عملياته العسكرية في أوكرانيا حتى نتمكن من التقدم دون مزيد من التأخير نحو حل تفاوضي يؤدي إلى سلام مستدام قائم على القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بالنسبة لوزير الخارجية البريطاني الفصيح الذي ألقى علينا محاضرة عن الإمبريالية – انظروا من يتكلم. أوصيه بأن يقرأ تعديلنا لميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79)، استنادا إلى الفقرة 7 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة. دعه يلقي نظرة عليه أولاً ثم يخبرنا بما لا يوافق عليه. ربما تكون الإشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة؟ لقد غادر الجلسة بالفعل، لكنني آمل أن يتم إبلاغه بذلك.

تجري اليوم أمام أعيننا مباشرة حملة عسكرية مروعة ولاإنسانية تماما. هكذا وصفها الأمين العام في وقت سابق من شهر أيلول/سبتمبر،

”إن مستوى المعاناة التي نشهدها ... لم يسبق له مثيل خلال ولايتي كأمين عام للأمم المتحدة. لم يسبق لي أبدا أن رأيت هذا المستوى من الموت والدمار ونحن نشهد ... في الأشهر القليلة الماضية.“

لقد أودى الصراع بالفعل بحياة ما يقرب من 000 42 شخص، بما في ذلك أكثر من 300 من العاملين في المجال الإنساني. هذه المنطقة التي يعيش فيها مليونا شخص أصبحت الآن في حالة خراب. لقد أصبحت غير صالحة للسكن وستبقى كذلك لسنوات، إن لم يكن

لعقود. وكان أنطونيو غوتيريش قد أطلق على هذه المنطقة في السابق اسم مقبرة للأطفال لأن الكثير من النساء والأطفال لقوا حتفهم هناك. وعلى الرغم من ذلك، لم يتمكن مجلس الأمن من تحقيق وقف لإطلاق النار هناك – كما طلب جميع العاملين في المجال الإنساني بدون استثناء – منذ ما يقرب من عام الآن. وذلك بسبب موقف عضو دائم واحد في مجلس الأمن استخدم حق النقض خمس مرات لهذا الغرض.

أعتقد أنه من الواضح للجميع أننا لا نتكلم عن أوكرانيا، بل عن الأزمة في غزة. ولكي يكون الفرق بينهما أكثر وضوحًا، نتذكر أنه قبل عام واحد، بعد بدء العملية الإسرائيلية في القطاع، انتقل عدة آلاف من الإسرائيليين من أصل أوكراني إلى أوكرانيا، بعد أن قرروا أنهم سيكونون أكثر أمانًا هناك. ففي نهاية المطاف، يدرك سكان أوكرانيا تمامًا أن روسيا لا تشن هجمات ضد أعيان مدنية إلا إذا كانت تستخدم لأغراض عسكرية. تقع جميع هذه الحوادث التي أعلنت عنها السلطات الأوكرانية لأن أنظمة الدفاع الجوي الأوكرانية تعمل من المناطق السكنية في المدن الأوكرانية التي تنتشر فيها.

في ظل هذه الظروف، من الواضح لماذا توقع العالم كله أن يعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا في نيويورك لشخصيات بارزة خصيصاً لمناقشة الحالة في غزة، خاصة وأن التحولات الجذرية التي سببتها الأزمة تهدد بإغراق منطقة الشرق الأوسط بأكملها، من لبنان إلى إيران واليمن، في نزاع إقليمي وحشي واسع النطاق. في اليومين الماضيين فقط، أودت الغارات الإسرائيلية بحياة ما يقرب من 600 لبناني. ومع ذلك، قام الأعضاء الغربيون في مجلس الأمن بحجز القاعة مسبقًا خصيصًا لصالح الممثل الدائم للرئيس الأوكراني المنتهية ولايته. ولولا أن الدول العربية والبلدان النامية طلبت عقد جلسة في 27 أيلول/سبتمبر، لما كان مجلس الأمن قد ناقش غزة على الإطلاق خلال هذا الأسبوع.

كل هذا يبدو غير لائق بالمرة بالنسبة للمجلس، بالنظر إلى أن ما يحدث في أوكرانيا واضح تمامًا لنا جميعًا. فيما يلي ملخص موجز للمجلس: قام نظام كييف، الذي وصل إلى السلطة نتيجة انقلاب عام 2014 الذي حرض عليه الغرب، بشن حرب أهلية وحشية على الفور ضد سكان جنوب وشرق البلد الذين لم يكونوا على استعداد للتخلي عن هويتهم والرضوخ للمتعاونين مع النازيين. ونتيجة لذلك، فقدت سلطات الميدان شبه جزيرة القرم على الفور تقريبًا. وفي عام 2015، تم تجميد هذا النزاع بتوقيع حزمة تدابير مينسك التي وافق عليها مجلس الأمن. لكن بدلاً من تنفيذ هذه الوثيقة، بذلت السلطات الأوكرانية الجديدة جهوداً مضنية لتخريبها، وعملت بنشاط على تسليح نفسها والاستعداد للحرب مع روسيا، بمساعدة الولايات المتحدة وحلفائها، على نحو ما اعترف عدد من السياسيين الغربيين المتقاعدين.

وبعد أن رفض النظام في كييف رفضًا قاطعًا تنفيذ اتفاقات مينسك وبعد أن رفض رعاته الغربيون أي حوار مع روسيا بشأن قضايا الأمن الأوروبي، قرر بلدنا، بعد أن واجه تكثيفًا كبيراً للضربات الأوكرانية التي تستهدف المدن المسالمة في جمهورية دونباس، شن عملية عسكرية خاصة. كان من الممكن أن ينتهي هذا الأمر بعد شهر واحد، عندما كان الجيش الروسي على مشارف كييف، لكن الغرب أثنى رجل كييف القوي عن التوقيع على مشروع معاهدة السلام التي وقعتها أوكرانيا بالأحرف الأولى في اسطنبول، ووعد ببذل كل ما في وسعه لدعم الجيش الأوكراني الذي زعم أنه سيكون قادرا على هزيمة روسيا في ساحة المعركة.

لكن على الرغم من الإمدادات الوفيرة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة بعيدة المدى، وتقديم المعلومات الاستخباراتية، والاستهداف، ونشر المرتزقة والمدربين وتورط الغرب المباشر في النزاع، بهدف إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا على أيدي الأوكرانيين، فإن الجيش الأوكراني اليوم على وشك الانهيار التام. ولكي نقتنع بذلك، يكفي أن نقرأ البيانات العسكرية التي تشير إلى التدمير السريع لتحصينات كييف على الجبهة الشرقية، والتي أقيمت على مدار ثماني سنوات تقريبًا.

ولتكون لدينا الصورة الكاملة، يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضًا أن تجنيد الجنود الجدد، الذين يلقي بهم نظام زيلينسكي إلى موت مؤكد في مفرمة اللحم العبثية، يتم بالقوة بشكل حصري تقريبًا، حيث يعتقل الناس في مداهمات. ويمكن مشاهدة مقاطع الفيديو التي نشرها مواطنون أوكرانيون غاضبون، والصفحات الأوكرانية على شبكة الإنترنت مليئة

بهذه الصور. بعبارة أخرى، لا يرغب الأوكرانيون في خوض الحرب. إنهم يحاولون قدر المستطاع الفرار من البلد، ومن يجدون أنفسهم على الجبهة من دون تلقي التدريب المناسب يحاولون إما الفرار من الخدمة العسكرية أو الاستسلام. ولولا قيام القوات المناهضة للانسحاب من القوميين المختلين بإطلاق النار عليهم من الخلف، لكان عدد الأسرى بعشرات الآلاف. وللسبب نفسه، فشل الهجوم المضاد الشهير الذي علّق عليه رعاة زيلينسكي وزمرته آمالاً كبيرة العام الماضي.

وإدراكا لكل هذا، قرر رئيس الطغمة الحاكمة في كييف الاستفادة من الفرصة الوحيدة المتبقية للتشبث بالسلطة وتجنب الأعمال الانتقامية من مواطنيه، وذلك من خلال جر الغرب إلى مواجهة مباشرة مع روسيا. كان من الممكن أن يكون استفزازاً واسع النطاق شبيهًا باستفزاز بوتشا مناسبا للغرض، لكنه كان أخرق وغير مقنع لدرجة أنه كان من الواضح أن استفزازاً جديدًا سيكون غير مقنع أيضًا. أما الخيار الآخر فيتمثل في استثارة رد قوي بعد توجيه ضربات بأسلحة غربية بعيدة المدى تستهدف منشآت في عمق الأراضي الروسية ثم إطلاق النداءات طلبا للمساعدة. غير أن القادة الغربيين، الذين لم تضمر بعد غريزتهم للحفاظ على الذات، لم يتخذوا هذا القرار بعد، أو عموما، ليسوا متحمسين لإعلانه.

لذلك قرر رجل كييف القوي أن يبذل كل ما في وسعه، بعد أن هدأ الجميع بأحاديث عن السلام، بشن هجوم متهور على منطقة حدودية روسية مسالمة. ولكن هنا أيضاً لم تسر الأمور كما هو مخطط لها. ولم يحقق أهدافه واضطر إلى تبديد الموارد البشرية الثمينة والعتاد الغربي غير المتوفر في منطقة كورسك في الوقت الذي تنهار فيه الجبهة الشرقية بوتيرة غير مسبوقة.

وها هو ذا، في نيويورك، يمد يده مرة أخرى، ويحاول مرة أخرى إقناع الغرب برفع الرهان في النزاع مع روسيا وإرسال أبنائهم إلى موت مؤكد في أوكرانيا، وبالتالي يصبحون طرفاً مباشراً في النزاع مع قوة نووية. ليس لدى زيلينسكي ما يخسره، لكن الولايات المتحدة وحلفاءها لديهم بالتأكيد ما يخسرونه. وهم على دراية تامة بالتكلفة التي قد يتحملوها مقابل محاولة إنقاذ الحمل الأوكراني الثقيل، ومشاكله أكثر من نفعه.

يؤدي الممثل فولوديمير زيلينسكي الآن دور الرجل الظريف وحليف الغرب، بل إنه يؤدي دور المنقذ للبشرية جمعاء من التهديد الروسي. لقد أصبح معادياً شرساً لروسيا وقومياً متحمساً اعتنق أفكار باندیرا وأتباع هتلر الآخرين منذ نعومة أظفاره. ومع ذلك، لم تؤد الشخصية التي أمامنا هذا الدور دائما – بل على العكس. ولفهم من نتعامل معه، دعونا ننظر بإيجاز إلى الأدوار السياسية التي لعبها خلال العقد الماضي.

في الماضي، وقبل انتخابه رئيساً وفي المرحلة الأولى من قيادته للبلد، كان السيد زيلينسكي ينتقد بشدة انقلاب عام 2014 ودعا إلى إجراء تحقيق موضوعي في فصوله المظلمة. ولكونه يتحدث اللغة الروسية، فقد نطق في عام 2014 بالكلمات التالية:

”إذا أراد الناس في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم التحدث باللغة الروسية، فدعوهم. دعوهم وشأنهم. دعوهم يتحدثون الروسية بشكل قانوني. فلن تقسم اللغة وطننا أبداً.“

وفي ذروة حملته الانتخابية في عام 2019، أعلن أن اضطهاد اللغة الروسية غير مقبول، وتحدث عن ضرورة ضمان تطور اللغة الروسية على قدم المساواة مع اللغات الأخرى. علاوة على ذلك، وعد بضمان وقف دائم لإطلاق النار في دونباس. وليس من المستغرب أن برنامجه استهوى الناخبين الأوكرانيين، وفاز بثلاثة أرباع أصواتهم. ومما ساعده أيضاً أنه أجرى مقابلات باللغة الروسية، ووعد بعدم فرض عبادة الأتباع النازيين على أولئك الذين لا يعتبرونهم أبطالاً وتعهد بإسكات المدافع في شرق البلد، حيث كانت القوات المسلحة الأوكرانية تقصف البلدات المسالمة منذ خمس سنوات، وتقتل النساء والشيوخ والأطفال.

إلا أنه بدأ يلعب دوراً مختلفاً، بعد فوزه بالرئاسة، وفشل في الوفاء بأي وعد من وعوده. يمكننا أن نلاحظ كيف أنه خان الشعب الأوكراني تدريجياً ودمر الدولة لتعزيز مصالح رعاته الغربيين. وقد أعلن في

خطابه الافتتاحي أن الدولة الأوكرانية يجب أن تقاتل من أجل قلوب وأرواح شعب دونباس، لا من أجل الأرض وحسب. وبعد فترة وجيزة من أدائه اليمين الدستورية، بدأ في تخريب تنفيذ اتفاقات مينسك؛ فقد أيد أكثر القوانين تطرفاً ضد اللغة الروسية والناطقين بالروسية، بل ونصح سكان جنوب شرق أوكرانيا الذين يعتبرون أنفسهم روساً بالانتقال إلى روسيا ووصفهم بـ"العينات".

وأود أن أسأل السيد زيلينسكي – رغم أن ذلك لم يعد ممكناً بما أنه قد غادر – وهو الذي دعا اليوم إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة، كيف تتفق تلك الأفعال مع الميثاق. كيف تمنح القيادة الأوكرانية الإذن بانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة؟ هل هو على استعداد للإشارة إلى بعض أجزاء الوثيقة لا غير، أي تلك المتعلقة بسلامة الأراضي؟

فبدلاً من القضاء على الأسباب الجذرية للأزمة الأوكرانية الداخلية التي أشعلت فتيل الحرب الأهلية، قرر الرئيس الأوكراني الجديد أن يفاقمها. وبالفعل، تم عقد محاكم تفتيش لغوية في البلد، وعوقب الناس على استخدام اللغة الروسية، وهي اللغة الأم لغالبية الأوكرانيين. وحتى قبل العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا، تم تدمير المعارضة بشكل فعال، وتم إغلاق وسائل الإعلام المستقلة، وتم قمع الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الشرائعية وازدهرت الجماعات القومية والنازية الجديدة. وتم حظر أي شيء يربط أوكرانيا بروسيا بطريقة أو بأخرى، وأعيدت كتابة التاريخ، وتم تلقين الأطفال نظريات وهمية حول الحضارة الأوكرانية التي يعود تاريخها إلى 000 1 سنة، والتي انحدر منها اليهود والبرتغاليون والفرنسيون. هذه ليست مزحة، ولا خبراً مزيفاً. هذا مكتوب في كتاب جغرافيا للصف الثامن في إحدى المدارس الإعدادية الأوكرانية، وقد عرضناه هنا في القاعة.

في صرخات المعركة الغربية، يتم تصوير أوكرانيا على أنها ضحية بريئة للعدوان الروسي، ويتم تصوير الولايات المتحدة وحلفائها على أنهم حفظة السلام. لا يمكن أن تكون هذه التأكيدات أبعد مما هي عن الحقيقة. أصبحت أوكرانيا في ظل نظام كييف النازي الجديد ديكتاتورية الرجل الواحد. ومن أجل الحفاظ على سلطته وفي طاعة عمياء للغرب، ليس الديكتاتور على استعداد وحسب لإغراق البلد بأكملها في الدماء والتضحية بجميع الشباب الأوكرانيين الذين لم يتمكنوا من الفرار من البلد، بل أيضاً لدفع العالم إلى هاوية حرب عالمية ثالثة.

قبل بضع سنوات فقط قال السيد زيلينسكي:

"يمكنني أن أؤكد لكم أنني على استعداد لفعل أي شيء كيلا يموت أبطالنا بعد الآن. وأنا بالتأكيد لا أخشى اتخاذ قرارات صعبة. إنني مستعد للتخلي عن منصبي دون تردد لتحقيق السلام".

تبدو هذه العبارات وكأنها ضرب من الخيال، بالنظر إلى مدى عدم صلتها بالواقع. ومع تراجع التأييد له في أوساط الشعب إلى أدنى مستوياته على الإطلاق، فإن لديه خوفاً بدائياً من فقدان السلطة، لأنه يدرك أنه سيُحاسب على جميع الجرائم التي ارتكبها أثناء وجوده في منصبه.

وأود أن أذكر أنه كان من المقرر إجراء الانتخابات العادية في 31 آذار/مارس، ولكن السيد زيلينسكي ألغاها بحجة الأحكام العرفية، وهو ما يتعارض مع دستور البلد. بعد 20 أيار/مايو، عندما كان من المفترض، وفقاً للدستور، أن تنتقل السلطات الرئاسية إلى رئيس البرلمان الأوكراني، تحول رئيس المجلس العسكري في كييف إلى مغتصب تقليدي للسلطة. وبالمناسبة، في 28 آب/أغسطس، انتهت صلاحيات الدورة التاسعة لبرلمان أوكرانيا (فرخوفنا رادا).

فخلال السنوات الخمس من ولايته الرئاسية، قاد البلد التي عُهد بها إليه نحو الهاوية، حيث باع أوكرانيا للشركات الغربية، ودمر اقتصادها وأغرقها في أزمة ديموغرافية حادة.

تحدث الرئيس بايدن اليوم في الجمعية العامة عن ضرورة إنقاذ الأمة الأوكرانية. الأمة الأوكرانية ليست مهددة بأي شيء. ونحن لا نحارب ضدها. نحن نقاتل ضد النظام الإجرامي الذي استولى على السلطة في كييف ويقود شعبه نحو الكارثة. وهي ليست حرباً من أجل الأرض، كما يدعي خصومنا. إنه نضال من أجل الاعتراف وحقوق الناس.

لا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم للأزمة الأوكرانية إلا إذا تم القضاء على أسبابها الجذرية. أولاً وقبل كل شيء، يجب وضع حد لانتهاكات حقوق السكان الناطقين بالروسية، ويجب إلغاء القوانين التمييزية الأخرى في أوكرانيا. لقد سمعنا اليوم دعوات من زوايا عديدة للتوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، لن يكون هناك حل دون التغلب على إرث ثورة "ميدان"؛ والقضاء على القومية والنازية وغيرها من مظاهر التمييز في أوكرانيا؛ واحترام الحقوق والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العرق والجنس واللغة والدين، وفقاً للفقرة 3 من المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة. لم نسمع من زملائنا الغربيين أو من الأمين العام عن تلك العناصر التي تبدو واضحة. كما أننا لم نستمع إلى فرضية هامة أخرى، وهي أن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وطبيعتها المترابطة يجب أن تراعى بالكامل في مجملها. فبالإضافة إلى الأحكام المتعلقة باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، هناك مبدأ تقرير مصير الشعوب. ولا ينبغي أبداً التغاضي عن هذا المبدأ، كما لا ينبغي نسيان مبدأ مسؤولية الدول عن جميع مواطنيها.

نأمل ألا يتمكن نظام كييف من تدمير بلده وشعبه بالكامل، وهو ما أوشك على فعله بالفعل، وألا يدفع العالم إلى هاوية كارثة نووية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب عليه أن يتبنى معايير واقعية لحل طويل الأمد للأزمة الأوكرانية، بدلاً من الركون إلى الإنذارات النهائية وخطط تحقيق النصر وما إلى ذلك. يدفع ثمن هذه الغطرسة الإجرامية المتعجرفة الأوكرانيون العاديون الذين تتزايد مقاومتهم بشكل واضح للزمرة المتعالية في كييف.

كان الاتحاد الروسي مستعداً دائماً للعيش في سلام والحفاظ على علاقات حسن الجوار مع أوكرانيا إلى أن أصبحت عش دبابير عدوانياً من النازيين الجدد المعادين للروس يهدد أمن البلد، وبدأ في وضع خطط لجرها إلى كتلة الناتو العسكرية. لطالما احترمنا الأوكرانيين؛ فهم شعب شقيق تربطنا به علاقات تاريخية لا تنفصم عراها. ليس من قبيل المصادفة أن الملايين من الأوكرانيين وجدوا ملاذاً لهم في روسيا. إذا كان المعسكر الغربي لن يسمح لنا باستئصال الورم السرطاني الذي يمثله نظام كييف الحالي بالوسائل السلمية، وإذا استمرت الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية لواشنطن وأتباعها في حيازة الأولوية على إنقاذ البلد، فإننا سنواصل عمليتنا العسكرية الخاصة حتى نحقق أهدافنا بالوسائل العسكرية. لا توجد طريقة أخرى لتحقيق السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المتابعة، أود أن أقرأ هذا التذكير بالحد الزمني. يجب أن تختتم هذه الجلسة بحلول الساعة 18/00، وأود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن هناك حداً زمنياً مدته ثلاث دقائق حتى يتسنى لنا اختتام الجلسة في الإطار الزمني المحدد لها. يمكن للمشاركين إرسال بياناتهم الكاملة لنشرها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن مع رسالة موجهة إلى الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد غيتاناس نوسيدا، رئيس جمهورية ليتوانيا.

الرئيس نوسيدا (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم دول البلطيق الثلاث – إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا.

لقد جئنا إلى هنا لمناقشة صون السلام والأمن في أوكرانيا. وقبل أن ننتقل إلى المستقبل، أقترح أن نتكلم أيضًا عن الماضي والحاضر. لقد كانت أوكرانيا آمنة تمامًا من التهديدات الخارجية قبل انتزاع ذلك الأمن منها وقبل الاحتلال غير الشرعي لشبه جزيرة القرم وقبل غزو دونباس وقبل الحرب العدوانية الشاملة في عام 2022. وفي الوقت الحالي، لا تنعم أوكرانيا بالسلام ولا بالأمن. إن روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، هي المسؤولة المباشرة عن تعريض السلام والأمن العالميين وليس فقط السلام والأمن الأوروبيين للخطر.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن هذه المنظمة العظيمة قد أُنشئت لمنع الحروب العدوانية وجرائم الحرب على حد سواء. نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. هكذا يبدأ ميثاق الأمم المتحدة. وما زلنا نخلف ذلك الوعد حتى يومنا هذا.

إنه لأمر مخزٍ حقًا أن روسيا لا تزال قادرة على الاختباء وراء حق النقض وتستخدم هذه السلطة بنشاط لتغطية جرائم شركائها. كل

شخص في القاعة يعرف جرائم الكرملين العديدة – لن أكرر القائمة الكاملة الآن.

وما تطالب به دول البلطيق هو المساءلة. يجب محاسبة القيادة السياسية والعسكرية الروسية بأكملها، وكذلك المتواطئين الرئيسيين معهم. ويجب إنشاء محكمة دولية خاصة بجريمة العدوان على أوكرانيا. ويجب اعتقال مجرمي الحرب بموجب مذكرات توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية من قبل الدول التي صادقت على نظام روما الأساسي.

وتقر دول البلطيق بأنه لن تكون هناك مساءلة حقيقية من دون انتصار أوكرانيا الحاسم. ولا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال الاستعادة الكاملة لأراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليًا. ولا يمكن ضمان الأمن إلا باعتراف روسيا بأنها لن تنتصر أبدًا على الشعب الأوكراني الشجاع.

لذلك، من واجب المجتمع الدولي دعم أوكرانيا مهما طال الزمن، حتى انتصارها النهائي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزيرة خارجية رومانيا.

السيدة أودوبيسكو (رومانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): مع كل يوم يمر، يقوض عدوان روسيا على أوكرانيا تعددية الأطراف الفعالة والقائمة على القواعد، وفي القلب منها الأمم المتحدة. إننا هنا اليوم في مجلس الأمن لنقف إلى جانب جارتنا أوكرانيا، وإلى جانب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولنردد مرة أخرى أنه لا توجد سوى طريقة واحدة لإنهاء العدوان على أوكرانيا. هذه هي الطريقة.

يجب أن تلتزم روسيا بقواعد القانون الدولي. ويجب عليها التوقف عن استخدام القوة من دون قيد أو شرط والانسحاب الكامل والفوري من أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دوليًا. ويجب احترام استقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها وحقها السيادي في اختيار مسارها بحرية من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولأوكرانيا الحق المشروع في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي.

لقد قُتل مدنيون أبرياء خلال العدوان العسكري غير القانوني الحالي. وعلاوة على ذلك، تستخدم روسيا مجموعة واسعة من الأساليب العسكرية – من التهديد غير المسؤول بالخيار النووي والتضليل الإعلامي إلى تدمير البنية التحتية للطاقة وانتهاك المبدأ الأساسي لحرية الملاحة.

إن الضربة الأخيرة التي وجهتها روسيا ضد سفينة شحن محملة بالحبوب الأوكرانية في البحر الأسود تشكل مثالاً آخر على أعمالها العدوانية في المنطقة. وستظل رومانيا ملتزمة بتعزيز قدرة النقل العابر للبضائع الأوكرانية عبر موانئ الدانوب والبحر الأسود.

في هذه الظروف الخطيرة، علينا أن نتأكد من تحقيق العدالة والمحاسبة على النحو الواجب على جميع الجرائم المرتكبة ضد أوكرانيا، بما في ذلك جريمة العدوان. وتؤثر الحرب الدائرة بشدة على أمن منطقة البحر الأسود الأوسع نطاقاً، الأمر الذي يشكل تحدياً لقدرة الدول المجاورة على الصمود. ونذكر أن استقرار جمهورية مولدوفا أمر بالغ الأهمية للمنطقة بأسرها.

ولا يمكن استعادة السلام في أوكرانيا بالتقاعس. وتدعو رومانيا بلا كلل إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وتدعم رومانيا بشكل كامل صيغة السلام التي طرحها الرئيس زيلينسكي. إن هناك مبدأ واحد واضح وضوح الشمس، قانونيًا وأخلاقيًا، وهو أن أوكرانيا وحدها تملك الشرعية السياسية والأخلاقية لتقرير ما إذا كانت تريد التعامل مع الاتحاد الروسي ومتى وبأي شروط تريد التعامل معه. وما نتمناه بسيط وطبيعي جدا – السلام لشعب أوكرانيا والاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. يجب أن يكون ذلك هدفنا ومسؤوليتنا المشتركة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الوزيرة، على تنظيم هذه الإحاطة.

إنني أمثل بلداً جاراً مباشراً لأوكرانيا، بلداً يواجه عواقب الحرب منذ عامين ونصف، بلداً يدفع ثمن الحرب رغم أننا لا نتحمل أي مسؤولية على الإطلاق في الحرب التي تدار.

بعد مرور ما يقرب من 000 1 يوم، أعتقد أن السؤال لم يعد يتعلق برأينا في الحرب بل كيف سيصنع السلام – أو بمعنى أدق يجب أن يكون السؤال: ما هو أسرع طريق للسلام. إننا نؤمن بأننا يجب أن نصل إلى السلام بأسرع طريقة ممكنة، لأنه كلما تأخرنا في الوصول إلى السلام، كلما مات المزيد من الناس، وكلما عانت أسر أكثر، وكلما اضطر الناس إلى الهرب وكلما زاد الدمار. ونحن الهنغاريون في الجوار لا نريد أن يحدث المزيد من الدمار ولا نريد أن يعاني المزيد من الأسر ولا نريد أن يموت المزيد من الناس، خاصة وأن هناك جالية كبيرة من الهنغاريين تعيش في أوكرانيا.

وإذا كنا صادقين مع أنفسنا ولا نعتمد على قنوات الاتصال الخاصة بنا وحدها، أعتقد أنه سيتضح لنا أن ما قمنا به حتى الآن لم ينجح على الإطلاق من منظور السلام. فلم تساعد إمدادات الأسلحة بأي شكل من الأشكال في تقريبنا من نهاية الحرب. وأدى تزايد أعداد الأسلحة على جانبي الجبهة إلى سقوط مزيد من الضحايا وإطالة أمد الحرب. ونشعر بقلق بالغ أيضا إزاء خطر التصعيد المتزايد باستمرار وإزاء الإشارات العلنية إلى استخدام الأسلحة النووية من أي نوع.

نحن الهنغاريين ندعو إلى وقف إطلاق النار وبدء محادثات السلام. ونعتقد أن تلك هي أسرع طريقة لتحقيق السلام، سيما وأن ما حدث حتى الآن قد أثبت أنه لا يمكن إيجاد حل في ساحة المعركة. فما تجلبه ساحة المعركة هو الخسائر البشرية والدمار. ونحن الهنغاريين نفخر بأننا من الغالبية العالمية المؤيدة للسلام ونحن مستعدون للمشاركة في كل مبادرة عالمية تقوي الآمال في السلام وتعزز دعم السلام. ونأمل أن يقربنا هذا الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة من نهاية الحرب ومن السلام ومن إنهاء معاناة الناس في منطقتنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير خارجية بولندا.

السيد سيكورسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تنبأ السفير الروسي بأن هذه المناقشة ستكون ساحة للإدلاء ببيانات مبتذلة تمليها بروكسل. وهذه كذبة. وأؤكد لأعضاء المجلس أنني كتبت بنفسي ما هم على وشك سماعه.

يزعم السفير الروسي أن روسيا لا تقصف أعيانا مدنية. وهذه كذبة ثانية. فقد زرت قبل أسبوعين مدينة لفيف الأوكرانية، حيث أصيب أحد المنازل بصاروخ روسي من طراز كاليبر. وها هي النتيجة. رأى رجل زوجته وبناته الثلاث يُخرجون أمواتا من تحت الأنقاض. وكن جميعا من المدنيين. وكن جميعا يعشن بعيدا عن الجبهة وقد قُتلن جميعا.

وتحدث السفير الروسي عن مقبرة للأطفال في غزة، وهي حالة مأساوية بالفعل. حسنا، إن الأطفال الأوكرانيين لا يُستهدفون بالقنابل فحسب. بل قد اختُطف آلاف منهم واقتيدوا إلى روسيا، حيث تُغسل أدمغتهم لتجريدهم من ذاكرتهم وهويتهم الوطنية. وتدعي روسيا أن هؤلاء الأطفال أيتام تُركوا وحدهم في منطقة حرب – وتلك كذبة أخرى. فقد فُصل العديد منهم عن والديهم عرضا أثناء الهجمات أو عن عمد على أيدي الجيش المعتدي. وكشفت تقارير مستقلة أن

> ”المسؤولين رحّلوا الأطفال الأوكرانيين إلى روسيا أو الأراضي التي تسيطر عليها روسيا دون موافقة وكذبوا عليهم بأن والديهم غير راغبين فيهم واستخدموهم للدعاية وسلموهم لأسر روسية ومنحوهم الجنسية الروسية“.

وتلقى الأطفال المختطفون دروسا في التربية الوطنية الروسية في معسكرات خاصة وأنشئ خط ساخن لإلحاق هؤلاء القصر بـ ”أسر حاضنة“ محتملة وجرى إغراء تلك الأسر بالمال. وعلاوة على ذلك، وقع السيد بوتين مرسوما يقضي بتسريع عملية منح الجنسية الروسية للأطفال الأوكرانيين المسروقين. وليست هذه من الأضرار الجانبية للحرب. بل كانت خطة وُضعت قبل الحرب ونُفذت بقسوة. وخلص محققو الأمم المتحدة إلى أن هذه الأعمال تشكل جرائم حرب. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة

توقيف بحق فلاديمير بوتين. ويحلو للسفير نيبينزيا ولمروجي الدعاية الروسية وصف حكومة أوكرانيا المنتخبة ديمقراطيا بأنها حكومة نازية، كما سمع المجلس للتو. وتصادف أنني أعيش في بولندا على بعد ثلاثة كيلومترات من بوتوليس، وهو موقع لمعسكر فرز نازي سابق أثناء الحرب العالمية الثانية. ومن المعروف أنه سُجن هناك آلاف الأطفال من بولندا ومن المناطق المحيطة بكل من سمولينسك وفيتبسك في الاتحاد السوفياتي. وتوفي ما يصل إلى 800 من هؤلاء الأطفال، ولكن نُقل الآلاف منهم غربا ليصيروا من الألمان – فهم أطفال شُقر من العرق الآري وعيونهم زرقاء واعتُبروا مناسبين من الناحية العرقية.

ومن ثم، لدي بعض الأسئلة للسفير الروسي ورؤسائه. ما الفرق بين ما يفعلونه بالأطفال الأوكرانيين المختطفين وما فعله النازيون الألمان بأطفالهم وأطفالنا؟ وكم عدد المسؤولين الروس الذين تبنوا أطفالا أوكرانيين مسروقين على غرار سيرغي ميرونوف، الرئيس السابق لمجلس الاتحاد الروسي، كما ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية؟ ومتى سيعيدون الآلاف المتبقين من الأطفال الأوكرانيين المسروقين إلى أوكرانيا؟ وهل يعلمون أن سرقة أطفال بلد آخر يشكل إبادة جماعية، كما أكدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا مؤخرا؟ وهل يتذكرون أن دبلوماسيي نظام الإبادة الجماعية ومروجي دعايته هم أيضا مجرمون، كما قال المدعون العامون السوفييت في نورمبرغ بالإشارة إلى ريبنتروب وشترايشر؟

من المفترض أن يكون الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن حراسا للسلام. وليس من المفترض أن يخوضوا حروبا ضد أطفال الآخرين. فهذا عار على روسيا، لن يُغتفر ولن يُنسى. وبالمناسبة، بما أن السفير نيبينزيا ينكر حقيقة التعاون بين السوفييت والنازيين في غزو بولندا عام 1939، إليكم صور للعرض العسكري المشترك بين الجانبين. وأنا متأكد من أنه سيميز الزي السوفياتي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في سلوفاكيا.

السيد بلانار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي للتحدث بحكم أن بلدي جار مباشر لأوكرانيا ولأوجه رسالة رئيسية باسم سلوفاكيا. وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولا، ولتأكيد موقفنا المبدئي، فإن سلوفاكيا تؤيد سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا من حيث المبدأ. ويجب احترام الحدود ولا يمكن تغييرها بالقوة. ويجب احترام سيادة الجميع. فهذه أحكام أساسية في ميثاق الأمم المتحدة وهي ضرورية للاستقرار العالمي وإمكانية التنبؤ بالعلاقات الدولية. ومثلما لم تعترف سلوفاكيا بإعلان كوسوفو استقلالها من جانب واحد، فإنها لا تعترف بضم شبه جزيرة القرم أو مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا.

ثانيا، فيما يتعلق بجهود السلام المستمرة، فقد انقضى أكثر من عامين ونصف منذ بدء الغزو دون التزام قاطع من القوى العالمية بعملية السلام. فالانقسامات داخل المجلس تتعمق وأصبح دوره كحام السلام موضع شك. وتدعو سلوفاكيا جميع الأطراف المعنية إلى وضع خلافاتها جانبا والتركيز على وقف المعاناة الإنسانية والدمار في أوكرانيا. فلا بديل عن الحوار لأنه لا يمكن تسوية الحالة بالوسائل العسكرية وحدها. إن للحرب على أوكرانيا والحرب في غزة عواقب عالمية وخيمة على الأمن الغذائي وأمن الطاقة وطرق الإمداد على الصعيد العالمي. وعندما نتحدث عن السلام، يجب أن نكون دقيقين للغاية. فلا يمكن تحقيق سلام دائم وعادل لأوكرانيا بمعزل عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. وتقف سلوفاكيا على أهبة الاستعداد لدعم أي عملية أو صيغة مجدية تحترم هذه المبادئ. وستحدد العملية النتيجة. فلا يمكن حل هذا النزاع ما لم يحل التعاون والعودة إلى الدبلوماسية محل التنافس بين القوى العالمية.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بشأن جهود السلام بكلمات لألبرت أينشتاين: ”لا يمكن الحفاظ على السلام بالقوة؛ إذ لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التفاهم“.

ثالثاً، إن مستقبل أوكرانيا يكمن في الاتحاد الأوروبي. وتؤيد حكومة بلدي أوكرانيا التي تنعم بالسلام والاستقلال والسيادة والديمقراطية والازدهار بحدود مستقرة ومعترف بها دولياً وتتقدم بثبات في مسارها الإصلاحي نحو عضوية الاتحاد الأوروبي في المستقبل. وقد تكلمت

أمس في اجتماع مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة عن الدعم المستمر لأوكرانيا قبل حلول فصل الشتاء. ونواصل توفير إمدادات الكهرباء والغاز ووقود الديزل في حالات الطوارئ لتقليل انقطاعات الكهرباء والتدفئة في أوكرانيا إلى أدنى حد. فالناس هم شاغلنا الرئيسي. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيُعقد قريباً الاجتماع الثالث المشترك بين حكومتي سلوفاكيا وأوكرانيا، بهدف التعجيل بتنفيذ خريطة الطريق التي وقعها رئيسا وزراء البلدين في وقت سابق من هذا العام، مع التركيز على البنية التحتية الاستراتيجية والربط.

ولا تزال سلوفاكيا ملتزمة بالتضامن مع الشعب في أوكرانيا، وكذلك في غزة والسودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد بوريل فونتيليس.

السيد بوريل فونتيليس (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع اليوم بينما تواصل روسيا، العضو الدائم في المجلس، شن حرب عدوانية وحشية وغير مبررة ومن دون سابق استفزاز ضد أوكرانيا. وكما قال الكثيرون اليوم، فإن هذا انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة.

لقد شنت روسيا حرباً ضد أوكرانيا. وهي أول حرب بين الدول في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وأوكرانيا تدافع عن نفسها، بما يتماشى مع حقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة – وهي تقوم بذلك ضد دولة مسلحة نووياً. ويجب أن يظل المجتمع الدولي مصمماً على دعم حرية أوكرانيا واستقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

وقد أعلن البعض هنا اليوم أنهم يحبون السلام. لا أحد يحب السلام أكثر من الأوكرانيين. ويود محبو السلام تحقيق السلام بأسرع طريقة ممكنة، ولكنهم لم يذكروا أن أسرع طريقة ممكنة لتحقيق ذلك هي أن تسحب روسيا قواتها من أوكرانيا. نعم، هناك سبيل آخر، وهو استسلام أوكرانيا، ولكننا لا نريد هذا النوع من النهاية للحرب. ومحبو السلام يشعرون باليأس لأن تقديمنا الدعم لأوكرانيا لم يؤدِّ إلى إنهاء الحرب. لا، ولكنه سمح لأوكرانيا بالدفاع عن نفسها، ونحن نريد أن تستمر أوكرانيا في الدفاع عن نفسها. لذلك، يرجى من جميع محبي السلام أن يضعوا في اعتبارهم أن الطريقة التي ستنتهي بها هذه الحرب مهمة. ومن شأن إحدى الطرق لإنهاء هذه الحرب – باستسلام أوكرانيا في مواجهة انتهاك سلامة أراضيها – أن تمنح مرتكب هذا الانتهاك مثالاً جيداً يقتدي به مراراً وتكراراً. لذلك، أدعو جميع محبي السلام أن يضعوا في اعتبارهم أن ما نتحدث عنه هو حرية بلد واحد، وشعب واحد، يدافع عن نفسه ضد معتدٍ.

وتقارير الأمم المتحدة لا لبس فيها: فالتدمير المتعمد لمنازل المدنيين والبنية التحتية يحرم السكان المدنيين من الخدمات الضرورية لبقائهم، خاصة مع بدء فصل الشتاء، وتدمير ثلثي القدرة على إنتاج الكهرباء في البلد.

وقد أصبح نقل القذائف التسيارية القصيرة المدى إلى روسيا في الآونة الأخيرة من قبل إيران، وكذلك من قبل كوريا الشمالية، عاملاً مساعداً للعدوان الروسي؛ ويمثل ذلك تصعيداً مادياً كبيراً وتهديداً مباشراً للأمن الأوروبي. ومن المرجح أن تُستخدم هذه الأسلحة ضد المدنيين الأوكرانيين، مما يزيد من المعاناة والدمار خلال هذه الحرب.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ثابتاً في دعمه لأوكرانيا ولسلام عادل ودائم – نعم، لأننا نحن أيضاً نريد السلام، ولكننا نريده على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما هو الأمر بالنسبة لأكثر من 110 شركاء أيدوا البيان المشترك بشأن إطار للسلام الصادر عن مؤتمر القمة بشأن السلام في أوكرانيا – داعمين، مرة أخرى، سيادة بلد معتدى عليه واستقلاله وسلامة أراضيه.

والأمر متروك لأوكرانيا في نهاية المطاف، ولأوكرانيا وحدها، لتحديد الشروط التي تريد أن تنتهي هذه الحرب على أساسها في النهاية. ويتعين علينا إيلاء مزيد من الاهتمام للانتهاكات المستمرة للحظر المفروض على روسيا؛ وعلينا أن نشعر بالقلق إزاء التحايل على الجزاءات، الأمر الذي يطيل أمد الحرب بالفعل. وعلينا أن نعزز شرعية دعمنا لأوكرانيا من خلال الاتساق مع قيمنا وتطبيق تلك القيم في كل مكان – فهذه هي أفضل طريقة لدعم أوكرانيا؛ والاتساق بالغ الأهمية.

وفي عالم تقل فيه تعددية الأطراف ويتزايد الاعتماد فيه على التعاملات، ومن أجل منع هذا الانزلاق نحو تزايد المعاملات وتناقص المعايير، علينا أن نعمل بجدية شديدة؛ فهذه هي الطريقة المثلى لدعم أوكرانيا من أجل سلام عادل يُفشِل المعتدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزيرة الخارجية الاتحادية في ألمانيا.

السيدة بيربوك (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل تسعمائة وثلاثة وأربعين يوماً، شنت روسيا عدوانها الشامل على أوكرانيا. لقد مرّ 943 يوماً من المعاناة، 943 يوماً من اغتصاب النساء في بوتشا، وتعذيب الناس في شرق أوكرانيا، وترحيل الأطفال. وكما سمعنا هنا اليوم، لا يمكن إنكار ذلك. فالأطفال يُرحَلون من منازلهم، كما أوضح زميلي البولندي. وسمعنا السفير الروسي هنا لم ينفِ حتى صحة ذلك. فقد قال إن ذلك أفضل للأطفال. وتشير التقديرات أنه جرى ترحيل أكثر من 000 20 طفل. أطلب من جميع الحاضرين أن يتخيلوا أن هؤلاء أطفالهم وأنهم يسمعون هنا في مجلس الأمن أن هذا هو الأفضل لطفلهم – أن يُسرق منهم كأم أو كأب.

لقد أتيحت لي الفرصة للتحدث مع إحدى الفتيات المراهقات القلائل جداً اللاتي تمكنّ من العودة. كانت تقول لي وهي تبكي:

”أرجوك عديني بشيء واحد – أنك لن تتوقفي، ولن تبقي صامتة إلى أن تعود جميع الفتيات الأخريات، وجميع الفتيان الآخرين، والأطفال الصغار“.

هذا هو وعدنا الذي قطعناه كجيران أوروبيين وكألمان. ومن حسن حظ بلدي – كما سمعنا هنا من أصدقائنا البولنديين، نحن الذين كنا مسؤولين عن أسوأ الجرائم التي ارتكبت في القارة الأوروبية – أن يكون جيلي قادراً على العيش في سلام مرة أخرى. وذلك لأن الآخرين، أصدقاء وشركاء أوروبيين آخرين، وقفوا إلى جانبنا، مما مكن بلدي من العيش في سلام، موحدين في قلب أوروبا. وهذا أيضًا هو ندائي لأولئك الذين يسألوننا، وهو سؤال مفهوم، عما إذا كان بإمكاننا وقف هذا الأمر، وما إذا كان من المفيد أن نتوقف عن دعم أوكرانيا في الدفاع عن نفسها أو ربما ينبغي لنا أن نتجاهل ما يحدث. لا يمكننا أن نفعل ذلك لأن بلدي، قد تعهد بالدفاع عن مبادئ الأمم المتحدة على الدوام، ولن يهدأ لنا بال حتى يعود هؤلاء الأطفال إلى عائلاتهم. ونعم، يمكن للاتحاد الروسي والسفير الذي يغادر دائماً بعد أن يتكلم هنا – وقد شهدت ذلك عدة مرات – أن يخدعوا أنفسهم، ويمكن لأقوى رجل في بلدهم أن يختبئ وراء الفتيات المراهقات اللاتي اختطفهن، لكنهم لا يستطيعون خداع العالم.

ليس علينا أن نعود بالذاكرة إلى الوراء طوال الـ 943 يوما من الفظائع، يمكننا جميعا أن نتذكر فقط ما حدث يوم الأحد هنا في نيويورك. لقد أرادت روسيا أن تمنعنا من تحقيق إنجاز حقيقي للأمم المتحدة عندما احتشدت غالبية عظمى من الدول حول قيم الميثاق. إن خداع العالم حدث تحديدا في ذلك الوقت، عندما أرادت روسيا منعنا من تحقيق إنجاز حقيقي للأمم المتحدة. ويمكننا أيضاً قراءة ذلك على تويتر. إن ما تقول روسيا إنه الحقيقة هو أن أغلبية القادمين من ”الأدغال“ ليسوا قادرين على اتخاذ القرار الصحيح. هكذا تتحدث روسيا تحت زعامة بوتين عن البلدان الأخرى هذه الأيام – ”الأدغال“. إنهم يتحدثون عن أن أوكرانيا هي الجمال الذي يجب أن يُغتصب. هذه هي الطريقة التي تصرف بها جنود بوتين وجيش بوتين، كل يوم، لمدة 943 يوما. لقد استخدموا في الآونة الأخيرة هجمات عنيفة بالطائرات المسيرة والقذائف لاستهداف محطات الطاقة بشكل مباشر. لقد تم تدمير ثلثي البنية التحتية للكهرباء والتدفئة حتى الآن، على الرغم من أننا نحاول حمايتها من خلال الدفاع الجوي. لم يدمر هذان الثلثان بالمصادفة، ولكن لأن الشتاء قادم مرة أخرى – مع انخفاض درجات الحرارة إلى 15 درجة مئوية تحت الصفر، وانقطاع الكهرباء والتدفئة وتجمد المياه. هذه جريمة ضد الإنسانية – ترك الناس يتجمدون حتى الموت.

ولهذا السبب، مرة أخرى، أود أن أناشد جميع الأصدقاء في جميع أنحاء العالم. إننا نتفهم تماما لماذا يعتقد البعض أنه ربما لو لم يكن هناك المزيد من الدعم بالسلاح لأوكرانيا، ربما لو اكتفينا بدعوة جميع الأطراف بشكل محايد، فقد تتحسن الحالة. لكن الحقيقة هي أنه لو لم يكن هناك دفاع جوي حول مراكز الكهرباء المتبقية، فلن يكون

هناك كهرباء في أوكرانيا، ومن ثم سيتم تدمير كل شيء. ونعم، يمكننا أن ندعو كلا الجانبين بشكل محايد، ولكن فولوديمير زيلينسكي دعا الرئيس الروسي إلى طاولة المفاوضات في الصيف وعَرَض إجراء حوار، ورد فلاديمير بوتين بمستويات جديدة من العدوان. في شهر حزيران/يونيه، دعت أوكرانيا روسيا إلى مؤتمر دولي ثانٍ للسلام، وكان رد بوتين هو قصف مستشفى للأطفال في كييف.

ولهذا السبب نعتقد أنه يجب علينا إرسال المزيد من عتاد الدفاع الجوي لحماية مستشفيات الأطفال. وهذا هو السبب في أننا، من ناحية، ممتنون جدا لأن عددا متزايدا من شركائنا في العالم يفكرون في كيفية إنهاء الحرب. إننا بحاجة إلى ذلك؛ إننا بحاجة إلى إنهاء الحرب. لكن هذا لا يعني الوقوف موقف المتفرج في ظل عدم وجود نهاية للحرب وعدم جلوس بوتين إلى طاولة المفاوضات، والاكتفاء بالوقوف موقف المتفرج بينما تدمر روسيا النصف المتبقي من أوكرانيا. بالنسبة لنا، عندما نتحدث عن السلام، نعتقد أنه يجب أن يكون سلاما عادلا ودائما. إن السلام يعني أنه ينبغي أن تتأكد أوكرانيا من أن نهاية القتال لا تعني جولة أخرى من الاستعدادات في روسيا أو أوكرانيا أو مولدوفا أو في بولندا، كما سمعنا مرة أخرى من زميلنا هنا حول الطاولة. إن السلام العادل والدائم يعني ضمان وجود أوكرانيا كدولة حرة ومستقلة. إنه يعني ضمانات أمنية. هذا أمر صعب، الناس يموتون كل يوم.

ولكننا أظهرنا يوم الأحد ما يمكننا تحقيقه إن تكاتفنا. لقد أظهرنا أن أولئك الذين يريدون تدمير ميثاقنا لن ينجحوا إن وقفنا معا واحتشدنا حوله. دعونا نحتشد حول الميثاق من أجل أوكرانيا أيضا، بنفس الروح، من أجل سلام عادل ودائم لأوكرانيا وأوروبا والعالم أجمع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير خارجية الدانمرك.

السيد راسموسن (الدانمرك) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة – آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

بادئ ذي بدء، أتقدم بالشكر الحار لسلوفينيا على جمعها قادة من جميع أنحاء العالم معا. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الثاقبة والرئيس زيلينسكي على إيجازه للوضع في أوكرانيا وعرضه لصيغة السلام.

يصادف اليوم مرور عامين وسبعة أشهر منذ أن بدأت روسيا غزوها غير القانوني الواسع النطاق لأوكرانيا. كان ذلك بمثابة تصعيد كبير للحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، التي بدأت في عام 2014. وهذا بالطبع أمر لا يمكن قبوله. هذا أمر يجب إدانته، ويجب محاسبة روسيا وممثليها.

وتود بلدان الشمال الأوروبي اليوم أن تتشاطر ثلاث رسائل.

أولاً، إن روسيا تنتهك بحربها العدوانية أبسط قواعد ومبادئ القانون الدولي. إنه لمن المروع للغاية أن تستمر روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، في تجاهل ميثاق الأمم المتحدة، حجر الزاوية لهذه المؤسسة. إن الدمار الهائل ومعاناة الشعب الأوكراني ناجمان عن اختيار روسيا مواصلة عدوانها الوحشي. وستواصل بلدان الشمال الأوروبي السعي إلى تحقيق المساءلة الكاملة عن الجرائم المرتكبة. إن ضمان خضوع روسيا وممثليها للمساءلة مسؤولية مشتركة تقع على عاتقنا جميعا.

ثانيا، نكرر أن الحرب الروسية لها عواقب وخيمة تتجاوز القارة الأوروبية. ففي وقت سابق من هذا الشهر، تعرضت سفينة تحمل حبوبا لهجوم في البحر الأسود. إننا ندين بشدة هذه الهجمات التي تعرض الإمدادات الغذائية العالمية للخطر. ومن المقلق بشدة استمرار الهجمات الروسية الممنهجة والمدمرة ضد البنية التحتية الحيوية في أوكرانيا. يواجه المدنيون صعوبات هائلة في أوكرانيا. هناك ما يقرب من 15 مليون شخص بحاجة بالفعل إلى مساعدات إنسانية. تؤثر الهجمات الروسية المكثفة على حياة الملايين في أوكرانيا. عبر جميع قطاعات الحياة، يفتقر الناس إلى إمكانية الحصول على المياه والكهرباء والتدفئة، وفصل الشتاء يقترب بسرعة. وسيتطلب إنهاء ذلك الوضع دعما قويا وعبر إقليمي. ولذلك نحثّ الدول الأعضاء على دعم أوكرانيا في الدفاع عن شعبها وإعادة بناء بنيتها التحتية، وعلى دعم ميثاق الأمم المتحدة من خلال مساءلة روسيا والدعوة إلى سلام عادل ودائم.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة والأخيرة. إننا بحاجة إلى سلام شامل وعادل ومستدام يستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي بقوة صيغة السلام التي طرحها الرئيس زيلينسكي ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها. وقد أكد مؤتمر قمة السلام المعقود في حزيران/يونيه الدعم القوي لميثاق الأمم المتحدة وأرسى الأساس للمضي قدما. ويجب أن يرتكز أي مسار للسلام في أوكرانيا على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الرئيسية، بما في ذلك سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها. ولا نزال حازمين في التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وفي دعمنا لأوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود، بدوري، أن أشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة.

بينما نجتمع اليوم، نواجه الواقع المرير للحرب المستمرة التي تقترب الآن من عامها الرابع. وقد تسبب هذا النزاع في معاناة شديدة للملايين في أوكرانيا وخارجها. وللأسف، منذ بداية الحرب، يبعدنا كل يوم يمر عن السلام أكثر فأكثر. وبعد قرابة ثلاث سنوات من الأعمال العدائية، ضعفت الآمال في إنهاء النزاع. وإلى جانب ذلك، لا يزال خطر التصعيد غير المنضبط حقيقة واقعة. والتصعيد لا يشكل تهديدا لأوروبا وحدها، بل للاستقرار العالمي.

وقد حاول المجتمع الدولي حتى الآن إنهاء الحرب من خلال التدابير القسرية في المقام الأول. ومما يؤسف له أن تلك الاتجاهات لم تحقق أي نتيجة بعد. وينص ميثاق الأمم المتحدة على حل النزاعات بالطرق السلمية. لذلك، يجب أن ندعو إلى إحلال سلام عادل متجذر في القانون الدولي. ويجب أن نعيد مرارا وتكرارا تأكيد التزامنا بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها واستقلالها. ويمكن لمجلس الأمن أن يمارس نفوذه من أجل تشجيع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات. وفي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق السلام العادل إلا من خلال الحوار المباشر والتفاهم. ويشكّل هذا المبدأ الأساسي نهجنا في التعامل مع النزاع منذ البداية.

إننا نتمسك بموقفنا القائم على ضرورة أن تشكل الجهود الدبلوماسية والحوار محور مساعينا. ونواصل تضامننا الكامل مع تتار القرم الأتراك في دعم جهودهم للمطالبة بحقوقهم. وقبل كل شيء ومهما كان الثمن، يجب أن نمنع ظهور خط تصدع جيوسياسي جديد عبر أوكرانيا من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة عالمية طويلة الأمد. ويبقى من المهم تشجيع الجانبين على النظر في تنشيط المسار الدبلوماسي على الرغم من الظروف الحالية.

وكما يعلم الجميع، فقد أسفرت بعض المبادرات التركية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، عن نتائج مهمة، مثل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتبادل أسرى الحرب وصيد الألغام البحرية. ولا تزال هناك مبادرات أخرى معلقة، ولكننا لن نتوقف عن المحاولة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا.

السيد تاياني (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): في العديد من المناسبات، بما في ذلك في هذه القاعة، أعلنت الحكومة الإيطالية، بقيادة رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني، موقفنا الواضح من العدوان الروسي على أوكرانيا. إن إيطاليا تقف إلى جانب أوكرانيا بهدف تحقيق السلام العادل. ونحن نقف إلى جانب شعب تعرض للغزو يقاتل من أجل الدفاع عن حريته وسيادته. وهذه أولوية رئيسية بالنسبة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وإيطاليا، بصفتها رئيسة مجموعة الدول السبع لهذا العام.

وخلال الأيام القليلة الماضية هنا، في نيويورك، حضرتُ اجتماعين لمجموعة الدول السبع بشأن أوكرانيا. إن دعم دفاع كييف وحماية بنيتها التحتية أمر بالغ الأهمية. ويركز دعمنا على الدفاع عن الأراضي الأوكرانية. ونحن لسنا في حالة حرب مع روسيا. وهدفنا هو تحقيق السلام. ونؤيد عقد مؤتمر سلام مع روسيا والصين من أجل التوصل إلى اتفاق جيد يؤكد أن السلام لا يعني هزيمة أوكرانيا، بل حرية أوكرانيا وسلامتها.

وأود أن أعرب عن تضامننا الكامل مع الحكومة الأوكرانية وشعبها في مواجهة الهجمات الروسية المكثفة الحالية على البنية

التحتية للطاقة. إن فصل الشتاء وشيك. ونحن قلقون جدا بشأن هذا الوضع ونؤكد دعمنا لأوكرانيا وقطاع الطاقة فيها. ويدعو القانون الدولي الإنساني إلى احترام البنية التحتية للطاقة.

وكما ذكرت يوم أمس في اجتماع مجموعة الدول السبع الموسعة بشأن الطاقة، قدمت إيطاليا منذ بداية الحرب عدة مئات من الأطنان من المواد، بما في ذلك المولدات الكهربائية. وقدمت الحكومة الإيطالية، بالتعاون مع شركاتنا، تبرعات مهمة. ففي شباط/فبراير، وقّعنا اتفاقا مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير لتنفيذ مشروع بقيمة 200 مليون يورو لاستعادة قدرة شركة توليد الطاقة الكهرمائية الرئيسية في أوكرانيا. ونريد أن نفعل المزيد.

وفي عام 2025، سينصب تركيزنا على السلام خلال مؤتمر إنعاش أوكرانيا القادم في إيطاليا. ونريد أن نتجنب الدوامة التصعيدية. ومن وجهة نظرنا، ينطوي الحل على بدء عملية سياسية ودبلوماسية.

(تكلم بالفرنسية)

أود الآن أن أتوجه بخطابي مباشرة إلى زملائي من البلدان الشريكة. لقد حان الوقت لتوحيد الجهود من أجل تحقيق السلام العادل والعمل في سبيل وضع برنامج للمفاوضات المشتركة. وستكون روما على استعداد للإنصات دائما. ونؤيد النهج الذي تبنته روسيا خلال مؤتمر قمة السلام في حزيران/يونيه. ونرى أننا يجب أن نركز على الركائز الثلاث التي ناقشناها في سويسرا – الاستجابة الإنسانية والحالة النووية والأمن الغذائي.

(تكلم بالإسبانية)

إن لدينا شواغل جدية بشأن السلامة فيما يتعلق بمحطة زابوريجيا للطاقة النووية ويجب أن نواصل دعم جهود السيد غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكدت مجموعة الدول السبع مجددا ضرورة دعم القطاع الزراعي الأوكراني الذي يكتسي أهمية بالغة للإمدادات الغذائية العالمية، لا سيما بالنسبة للدول الأكثر ضعفاً. كما طلبت مجموعة الدول السبع استمرار تصدير الحبوب والأغذية والأسمدة والإمدادات من أوكرانيا. ونرحب بتبادل الأسرى باعتباره خطوة إيجابية. وهذه نقطة انطلاق. وسنواصل عملنا في هذا المجال.

(تكلم بالإنكليزية)

يقتضي الالتزام بالسلام عملا مستمرا. وتريد إيطاليا أن تفعل كل ما في وسعها، بدءا من الاجتماع الوزاري القادم لمجموعة الدول السبع في تشرين الثاني/نوفمبر الذي ستستضيفه إيطاليا في فيوجي، بالقرب من روما، والحوارات المتوسطية المقرر عقدها في روما في تشرين الثاني/نوفمبر أيضا. ومن المهم اغتنام كل فرصة للعمل من أجل تحقيق سلام عادل. ويمكن للمجلس التعويل على الحكومة الإيطالية للقيام بدورها.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18/00.